NEWS LET

Bulletin d'information de
la Ligue des Electrices Tunisiennes

النّشريّة الإلكترونيّة
لرابطة النّاخبات التّونسيّات

نشريّة فصلية

03/2022

Canada
Forum des fédérations
LE RÉSEAU MONDIAL SUR LE FÉDÉRALISME
بالتعاون مع

NEWS LET
Bulletin d'information de la Ligue des Electrices Tunisiennes
ماي/جوان/جويلية2021

الفهرس

ورشات تفكير واستشراف :

النساء الرياديات فاعلات على الميدان Femmes Leaders en Action

• حوكمة التصرف في النفايات المنزلية من أجل تنمية مستدامة ومندمجة»
19 فيفري2022 - بسوسة 5
• النساء تتّحدن من أجل الريادة التحويلية»/ 19 مارس 2022 بجندوبة 7

قصص نجاح في مجال الريادة التحويلية:

• **رباب همامي**: «التنمية المحلية بدون عقول وسواعد النساء لا يُمكن أن تُؤتى ثمارا». 10
• **رحمة الجوادي**: « للنساء القدرة على الريادة التغييرية في الوسط الريفي
بقطع النظر عن المستوى التعليمي». 11

شهادات

• **شهادات وتجارب ناجحة لنساء رياديات:** 12
ألفة مرصاوي، خبيرة في ريادة الأعمال والقيادة النسائية..... 12
إيناس بنمعاوية، رئيسة بلدية منزل حر 13
بسمة بن عمّو، عضوة بالمجلس البلدي ببلدية دار شعبان الفهري..... 14
• **شهادات رجالية حول قصص نجاح نسائية:** 16
محمد بن سعيد، رئيس بلدية تزغران بوكريم زاوية المقايز معتمدية الهوارية 16
محمد يسري نويوة، رئيس بلدية فندق الجديد -سلتان - نابل..... 17
• **آراء ناشطات في المجتمع البلدي وقياديات على المستوى المحلي والوطني**
حول الاستشارة الوطنية والمشاركة السياسية للنساء بعد 25 جويلية 2021:..... 18
آمال قرامي، أستاذة الدراسات الجندرية بجامعة منوبة 19
أحلام اللمّوشي، مستشارة بلدية بسكرة وناشطة في المجتمع المدني..... 19
ليليا مخلوف، نائبة رئيس بلدية بن عروس ونقابية..... 20
بسمة السوسي، رئيسة جمعية ابصار..... 21

Forum des fédérations
LE RÉSEAU MONDIAL SUR LE FÉDÉRALISME
Canada
بالتعـــاون مع

رابطة النّاخبات التّونسيّات
LET
Ligue des Électrices Tunisiennes

Centres de Leadership féminin de la LET

LET Tunis: Rue Mohamed El Béji - Résidence Meriem - Bloc A-A4 - Ennasr II-Ariana

+ 216 20 295 413

ligue.electrices.tunisiennes@gmail.com

www.liguedeselectricestunisiennes.com.tn

facebook.com/ligueDesElectricesTunisiennes

youtube.com/channelligueDesElectricesTunisienne

Forum des fédérations
LE RÉSEAU MONDIAL SUR LE FÉDÉRALISME

NEWS LET
Bulletin d'information de la Ligue des Electrices Tunisiennes
ماي/جوان/جويلية2021

ورشات تفكير واستشراف
"نساء فاعلات
على الميدان"

أنشطة الرابطة

"حوكمة التصرف في النفايات المنزلية من أجل تنمية مستدامة ومندمجة"

سارة بن سدرين شابير، محامية وعضوة المكتب التنفيذي بحزب تحيا تونس..... 22

منجية الجندوبي، رئيسة لجنة الديمقراطية التشاركية

والحوكمة المفتوحة ببلدية تونس..... 22

• **شهادة المستشارة ببلدية صفاقس راوية عميرة**

حول العنف السياسي المُسلط على النساء 23

دورات تكوينية

• **الإصلاحات القانونية والدستورية الضامنة لمقاربة النوع الاجتماعي :**

تونس 12/ مارس2022 -جربة / 26 فيفري 2022..... 24

• **القانون الانتخابي ومجلة الجماعات المحلية من منظور النوع الاجتماعي**

جربة/ 12 فيفري 2022..... 26

نـــــدوات

• **تمكين النساء لأدوار الريادة:** الندوة الإقليمية الافتراضية

حول اللامركزية ومكانة النساء تونس المغرب - الأردن..... 27

حوارات مع خبيرات وخبراء أمنوا دورات تدريبية مع رابطة الناخبات

• حوار مع «**عماد الغابري**»، خبير ومدرب في المجال القانوني..... 28

• حوار مع «**عفاف الهمامي المراكشي**»، الخبيرة والمدربة في التنمية المستدامة 30

• حوار مع «**حاتم المليكي**»، خبير في التنمية والحوكمة المحلية..... 34

• حوار مع «**نجم الدين العلوي**»، الخبير والمدرب في مجال الانتخابات..... 36

بيـــــانات

• بيان بمناسبة اليوم العالمي للمرأة 8 مارس 2022

«من أجل ضمان حق النساء في الإرث وملكية الأراضي في الوسط الريفي» 38

مـــلـــحق

شهادات أكتوبر 2021 / ديسمبر 2021 39

أنشطـــــــــة الرابـــــــــطة

في إطار مشروع **رابطة الناخبات التونسيات** "تمكين النساء لأدوار الريادة في تونس" بالشراكة مع منتدى الفيدراليات، وبدعم من الحكومة الكندية، انتظم يوم السبت 19 فيفري 2021 بسوسة، ورشة تفكير حول: "حوكمة التصرف في النفايات المنزلية من أجل تنمية مستدامة ومندمجة" أمنتها الخبيرة عفاف مراكشي بمبادرة من السيدة رباب الهمامي عضوة الهيئة التأسيسية لشبكة النساء المنتخبات، مساعدة أ و لى لبلدية النفيضة وإحدى المنتفعات بالتكوين الذي يوفره مشروع "تمكين النساء لأدوار الريادة في تونس.

وقد شهد اللقاء حضور كل من السيدة تركية الشابي نائبة رئيسة جمعية **رابطة الناخبات التونسيات** والسيدة ليلى هواوي المديرة الاقليمية لمنتدى الفيدراليات والسيد اقبال خالد رئيس بلدية سوسة والسيدة ليلى ساسي المندوبة الجهوية للتربية بسوسة والسيد سهيل عبد القادر المدير الجهوي للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات والسيدة نوال الفقيه رئيسة مصلحة الطب المدرسي والجامعي بسوسة والسيد حمادي الخصيبي رئيس مصلحة النظافة ببلدية سوسة والسيدة منال الفرادي مهندسة بالوكالة الوطنية للتصرف في النفايات.

كما حضر الورشة ممثلات وممثلين عن بلديات سوسة وعن وسائل الاعلام وعن منظمات المجتمع المدني وعن الادارة الجهوية للبيئة، وعن المدرسة الاعدادية طريق زغوان النفيضة وكذلك تلميذات وتلاميذ من نادي التربية على المواطنة من نفس المؤسسة. وقد شملت الندوة ورشتين حول دور المرأة والشباب في التصرف المستدام للنفايات المنزلية وتطوير الشراكات المختلفة في هذا المجال سواء مع القطاع الخاص أو بين البلديات والعلاقة مع المجتمع المدني.

وجاء هذا اللقاء في سياق ضرورة إعادة النظر في منظومتنا البيئية وإيلاءها الأولوية القصوى حفاظا على بيئة سليمة لنا وللأجيال القادمة أمام أزمة المناخ والتحولات الكبرى التي تشهدها بلادنا والعالم.

وخلص اللقاء إلى مجموعة من التوصيات والمخرجات أهمها: العمل على المدارس الايكولوجية بجهة سوسة واختيار مدرسة نموذجية لتطبيق تقنية الفرز الانتقائي للفضلات بها والعمل على بعث خلية تفكير في إطار شراكة بين بلديات سوسة في موضوع النفايات المنزلية التي يقدر حجمها ب 2.5 مليون طن سنويا والتفكير في إطار يحمي المرأة البرباشة.

NEWS LET
Bulletin d'information de la Ligue des Electrices Tunisiennes
ماي/جوان/جويلية2021

«ورشات تفكير واستشراف نساء فاعلات على الميدان»

«النساء تتّحدن من أجل الريادة التحويلية»

”النساء تتحدن من أجل الريادة التحويلية“ هو محور ورشة تفكير نظمتها رابطة الناخبات التونسيات ومنتدى الفيديراليات الكندي يوم 19 مارس 2022 بولاية جندوبة لابراز دور المرأة الريادية Femmes leaders en action. شارك في هذا اللقاء صاحبا وأصحاب شهائد عليا ونقابيات وممثلات عن المجتمع المدني وصاحبا مشاريع وممثل عن المندوبية الجهوية لوزارة المرأة وممثل عن الإعلام.

وقع التطرق إلى الصعوبات والعراقيل التي تكبل الشباب لبعث مشاريع خاصة وكانت فرصة لتبادل التجارب والممارسات الجيدة لشابات مستفيدات من مشروع رابطة الناخبات التونسيات ومنتدى الفيديراليات تحدين الصعاب وحققن نجاحات وكسبن الرهان من أجل التمكين الاقتصادي والريادة التحويلية. وقد كانت الشهادات الحية محفزة لبعث الأمل من أجل التغير الإيجابي.
نشطت الورشة السيدة رحمة الجوادي المستشارة البلدية ورئيسة جمعية المرأة الريفية بجندوبة والخبير السيد نجم الدين العلوي.

NEWS LET
Bulletin d'information de la Ligue des Electrices Tunisiennes
مارس 2021

قصص نجاح

رباب الهمامي

"التنمية المحلية بدون عقول وسواعد النساء لا يُمكن أن تُؤتى ثمارا"

هي عضوة الهيئة التأسيسية لشبكة النساء المنتخبات ومساعدة أولى لبلدية النفيضة وإحدى المنتفعات بسلسلة من الدورات التكوينية المندرجة ضمن مشروع رابطة الناخبات التونسيات بالشراكة مع منتدى الفيديراليات وبدعم من الحكومة الكندية «تمكين النساء لأدوار الريادة في تونس». وتعتبر رباب احدى النساء الفاعلات وثمرة من ثمرات العمل المشترك بين الرابطة ومجموعة من الناشطات في الشأن البلدي اللاتي تمكّن من الصمود أمام كل العقبات التي يمكن أن تحد أو تمنع مشاركة سياسية فاعلة للنساء. وفي هذا السياق أتاحت رابطة الناخبات وشريكها منتدى الفيديراليات الفرصة لرباب أن تتصوّر مُكونات مشروع حول التّصرف في النفايات المنزلية ومُنحت فرصة هندسته، تم تناوله خلال ورشة عمل انتظمت يوم 19 فيفري 2022 بسوسة تحت عنوان» حوكمة التصرف في النفايات المنزلية من أجل تنمية مستدامة ومندمجة».

وهدف هذا النشاط إلى دعم المبادرة التي أطلقتها رباب الهمامي كإمرأة ريادية، عملت الرابطة على تكوينها وتأطيرها وتواصل متابعتها ومرافقتها لها كصاحبة فكرة ومشروع رائد تسعى لترجمته على أرض الواقع. وكانت ورشة ناجحة عملت عليها رباب وجاءت في إطار تعاون وتشبيك وتأطير مختلف الأطراف وذلك بحضور مستشارات ببلدية سوسة وممثلين وممثلات عن الإدارات الجهوية والبلديات والمجتمع المدني وكذلك ممثلين/ات عن الاعلام الجهوي. ولعل حسن اختيار رباب للموضوع حول التنمية المحلية والتحولات البيئية وملف النفايات بالذات كان أحد عوامل النجاح في حُسن إطلاق هذا المشروع باعتبار أن جهة سوسة تعاني من مشاكل بيئية كبيرة منها معضلة النفايات رغم وجود النصوص القانونية وبعث الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات التي ظلت غير قادرة على مواكبة التغيرات التكنولوجية والاجتماعية والبيئية مما تسبب في عديد الاخلالات على مستوى الحوكمة وعديد المستويات الأخرى. ومن هذا المنطلق، يُعتبر حسن إدارة التصرف في النفايات المنزلية من التحديات الكبرى التي تواجهها بلدية سوسة اليوم خاصة أمام ما تشكله من تلوّث بيئي وفي خضمّ تجاوز طاقة استيعاب العديد من المصبات لهذه النفايات وما تطرحه من إشكالات. وسعت رباب من خلال هذا المشروع إلى تكثيف العمل على الجانب التوعوي من خلال ادماج المؤسسات التربوية في مقاربة شاملة تشرك التلاميذ والمنظومة التربوية بصفة عامة بالعمل بالشراكة مع المدارس الايكولوجية بالجهة والانطلاق بمشروع في مدرسة نموذجية لتطبيق تقنية الفرز الانتقائي للفضلات بها بالتنسيق مع المندوبية الجهوية للتربية بسوسة وذلك بعد اتّخاذ قرار بطريقة استباقية وبتشريك كل الأطراف من مجتمع مدني وبلديات ومنشآت ومؤسسات عمومية. في المطلق، لم تكن تجربة رباب سهلة بالمرّة، فمسار مشاركتها مليئا بالعقبات ونشاطها مُكبلا بشتى أشكال التحديات التي تجاوزتها بفضل عزيمتها واصرارها على النجاح فتمكنت من أن تكون عنصرا فاعلا وساعيا للتغيير ومصدر إلهام لغيرها من النساء. وهي تتوجه للتونسيات عموما والمستشارات صلب البلديات على وجه الخصوص ومن أُتيحت لهن الفرصة لتكُنّ في هذه المراكز المتقدمة من المشاركة في صنع القرار أن تتشبثن بمكانتهن وأن يسعين إلى تحقيق التناصف في البرامج على أرض الواقع بعد الانتخابات البلدية لأن التنمية المحلية بدون عقول وسواعد النساء لا يُمكن أن تُؤتى ثمارا.

رحمة الجوادي

"للنساء القدرة على الريادة التغييرية في الوسط الريفي بقطع النظر عن المستوى التعليمي"

رحمة الجوادي، المرأة التي تعرفها كل ربوع جندوبة، مربية الأجيال ورئيسة جمعية المرأة الريفية بمنطقتها. هي من بين النساء التي راهنت عليهن رابطة الناخبات التونسيات ليحملن مشعل الريادة النسائية في منطقتهن. وهي إحدى المنتفعات من برامج المرافقة والتدريب التي تؤمنها الرابطة. وتعتبر رحمة أن لهذه البرامج التي تابعتها مع الرابطة وشريكه منتدى الفيديراليات الفضل في نحت معالم شخصيتها وتعزيز ثقتها بنفسها واتقانها لمبادئ الحوار والتعامل الإيجابي وتمكينها من ثقافة التجاوز والنظر نحو المستقبل بأكثر ثبات وإصرار وتحد. ففي إطار مشروع تمكين النساء لأدوار الريادة، أطرت الرابطة السيدة رحمة لتكون امرأة ريادية ومكّنتها من الدعم والتكوين اللازّمين لتخوض تجارب مباشرة مع تحديات أبناء وبنات منطقتها ومنحتها فرصة تصور وقيادة أحد المشاريع انطلاقا من قراءتها للواقع وللمشاكل التي تعترض أصحاب/صاحبات الشهائد العليا خاصة اعتبارا لقربها منهم/هن بحكم تواصلها معهم من خلال ترأسها لجمعية المرأة الريفية بجندوبة الذين يشكلون أكثر من 80 بالمائة من المنتمين إليها. وتمثّل المشروع الذي رسمت أهدافه رحمة يوم 19 مارس من خلال ورشة توعوية تكوينية خاصة بصاحبات الشهائد العليا لرصد انتظاراتهن وتحديد مشاغلهن والصعوبات التي تحول دون تحقيق آمالهن التنموية. وتم أثناء الورشة شحذ هِممهن بعرض شهادات حية لنساء تجاوزن كل العراقيل وأسّسن مشاريعهن الخاصة ونجحن في رسم طريقهن المُميز وكذلك تبادل التجارب الناجحة للاقتداء بها والتّعرف على سبل تجاوز عثراتها. تشعر رحمة بحجم المسؤولية التي أوكلت لها بقيادة هذه الورشة وتنشيطها وتعتبرها تمرينا مناسبا لها مكّنها من ناحية من أن تُبرز قدراتها في مجالات القيادة والتفكير والنوع الاجتماعي لكنها من ناحية أخرى جعلها تختبر عن قرب أهم الصعوبات التي يعاني منها شباب منطقة جندوبة من الجنسين. وكانت رحمة في هذا المشروع همزة الوصل بين هؤلاء الشباب من جهة وبين الأطراف الحكومية ذات العلاقة مثل وزارة المرأة وربط الصلة والتعرف على سلسلة الإجراءات المتعلقة بالتنسيق مع بنك التضامن لإرساء مشاريع تؤمن بها شابات المنطقة ويكُن قادرات على تنفيذه على أرض الواقع. وسعت رحمة إلى أن يكون لهذه الورشة مخرجات فعلية يمكن ترجمتها وتنفيذها وتضمن ديمومة هذا المشروع وتصل بين كل الأطراف الفاعلة من خلال التشبيك واقتراح جلسات عمل كل عشرين يوم للوقوف على تقدم انجاز مشاريع صاحبات الشهائد العليا واحتياجاتهن. تؤمن رحمة ايمانا راسخا بقدرة النساء على القيادة في الوسط الريفي بقطع النظر عن مستواهن التعليمي أو الثقافي، فقط أن تُمنحن فرصة المشاركة والتمييز الإيجابي وتكافؤ الفرص، هن قادرات على مساعدة أنفسهن وغيرهن وذلك بفضل التأطير والتكوين الموجه لتعزيز قدرات النساء في كل المجالات وهو ما انتهجته رابطة الناخبات التونسيات ومنتدى الفيديراليات كأحد استراتيجيات عملها لعدة سنوات.

مـارس 2022

" شـهادات وتجارب ناجحة عن تونسيـات في مـراكز قرار "

في إطار تسليط الضوء على التجارب الناجحة للناشطات في الشأن السياسي والعام وتوثيقها، التقت نشرية الرابطة مجموعة من النساء والرجال المنتفعات والمنتفعين بالورشة التدريبية التي نظمتها الرابطة حول «الإصلاحات الدستورية والقانونية الضامنة للنوع الاجتماعي» بالشراكة مع منتدى الفيديراليات في إطار مشروعها «تأهيل النساء لأدوار الريادة» للحديث عن مسارات النساء وانتظاراتهن وخاصة عن تجاربهن الناجحة.

"النساء في تونس يُمثّلن مصدر المواهب ويُقدمن إدارة جديدة للأنشطة التجارية"

" ألفة مرصاوي هي خبيرة في ريادة الأعمال والقيادة النسائية منذ أكثر من عشرين عاما في المجال ورائدة أعمال في مختلف مجالات تتعلق بالمنتجات الفاخرة وقطاع الخدمات والأنشطة الاستشارية وهي أيضا عضوة بالمكتب التنفيذي للغرفة الوطنية للنساء صاحبات الاعمال. "

انتخبت سنة 2021 من بين أفضل 100 سيدة في ريادة الأعمال النسائية.

شاركت ألفة في العديد من البرامج والمشاريع المتأصلة في ريادة الأعمال النسائية ولا سيما المشاركة في الإستراتيجية الوطنية لرائدات الأعمال للفترة 2019-2023 وإنجاز دراسة حول التوظيف اللائق للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بدعم من منظمة العمل الدولية وتنفيذ التخطيط الاستراتيجي لشبكة AWLN للفترة 2021-2030 بالتعاون هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

تعتبر ألفة أن تعزيز المشاركة الاقتصادية للنساء اليوم يمثل رهان الساعة خاصة في ظل التحديات الصحية المرتبطة بالكوفيد والتغيرات المناخية. فالنساء اليوم يمثلن نصف المجتمع وهو ما يؤدي إلى ضعف العائد الذي يمكن أن يجنيه الاقتصاد، وضعف في معدلات النمو الاقتصادي ولو تم إضافة قيمة عمل المرأة في المنزل ورعاية الأطفال، فإن إجمالي مساهمتها في الناتج المحلي العالمي ستزيد على النصف. وفي هذا الصدد فإن ولوج المرأة إلى القطاع الخاص خاصة عبر ريادة الأعمال الذي يمثل مصدرا مهما في النمو الاقتصادي كما أثبتت الدراسات أن النساء هن مصدر المواهب ويُقدمن إدارة جديدة للأنشطة التجارية تقوم على دوافع اجتماعية واقتصادية وتأخذ بعين الاعتبار الرهانات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة أمام بيئة عمل تجاري تتسم اليوم بالمفاجآت والحاجة إلى التنوع والتعدد وقيادة نسائية جديدة. كما ان النساء يمثلن نصف السوق اي نصف المستهلكات وللاستجابة لهذه الشريحة من المستهلكين (النساء) وفهم توقعاتها وطموحاتها، فان النساء هم الأقدر على فهم بعضهن وتصور عمل ابتكاري إبداعي في العلاقات بينهن. وترى ألفة أن زمن عدم ادراج النساء في المجال الاقتصادي والسياسي قد ولى إلا أن بعض العراقيل مازالت موجودة وتعود خاصة إلى ثقافة اجتماعية عربية تسود فيها الهيمنة الذكورية والتي تنتج عنها فجوات سياسية وقانونية لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النساء. وتوجه ألفة رسالة إلى التونسيات مفادها ألا يستسلمن ويمضين قُدما حتى يكونوا قُوّة فاعلة لتغيير العقليات السائدة والسياسات الاقتصادية غير مراعية للنوع الاجتماعي والمعمقة للهوة بين الرجل والمرأة في المجال الاقتصادي والمطالبة بسياسات هيكلية جديدة عن طريق المناصرة والضغط حتى يحافظن على مكاسبهن.»

NEWS LET
Bulletin d'information de la Ligue des Electrices Tunisiennes
ماي/جوان/جويلية2021

« تجربتي ناجحة في العمل البلدي وهي مثال تحتذي به كل نساء منطقتي»

" إيناس بنمعاوية، رئيسة بلدية منزل حر من ولاية نابل، ترأست المجلس البلدي في مناسبتين، الأولى بعد استقالة الرئيس السابق حيث وقع انتخابها من قبل الأعضاء وترأست المجلس لمدة أكثر من سنتين منذ 6 جوان 2019 إلى غاية 21 أكتوبر2021 بعد استقالة جماعية.

كانت أول رئيسة بلدية امرأة في موقع قيادة منذ تأسيس البلدية سنة 1985 حيث واجهت في البداية رفضا من طرف مجموعات حاملة للفكر الذكوري مقابل آخرين آمنوا بها وشجعوها على تحمل المسؤولية. "

أثبتت إيناس من خلال نشاطها أن النساء قادرات على تحمّل المسؤولية في أغلب الأحيان مثلها مثل الرجل ومع مرور الأيام تم قبول فكرة قيادتها للشأن البلدي بمنطقتها إذ كانت تتولى قيادة شاحنة رفع الفضلات وتشتغل لفترة ليلية كاملة بمشاركة المجتمع المدني حين رفض العمال العمل احتجاجا على بعض الاوضاع ولاقت هذه البادرة استحسان السكان وغيرت من نظرة البعض نحو القيادة النسائية عموما ومنحتها ثقة كبيرة لمواصلة النشاط ولخدمة مصالح منطقة منزل حر.

ثم في مرحلة موالية، خاضت ايناس الانتخابات الجزئية بتشجيع كبير من المحيطين/ات بها وقدمت ترشحها وفازت من خلال قائمة مستقلة متناصفة ومن منطلق ذلك عملت على إرساء التناصف داخل اللجان وسعت إلى إضفاء تناغم ومناخ عمل متجانس وتشاركي وهي استنادا إلى هذه التجربة تدعو كل النساء إلى الترشح وخوض التجارب السياسية أو الجمعياتية مقدمة تجربتها الناجحة في العمل البلدي كمثال تحتذي به كل نساء منطقتها.»

”نحن موجودات نساء أعمال وصاحبـات مسؤوليات وقوى ضــغـــط واقتراح وتنـفيذ“

بسـمة بـن عمّـو عضـوة بالمجلـس البلـدي ببلديـة دار شـعبان الفهـري، رئيسة لجنة المرأة والأسرة والطفولة إلى حدود 2020 ثم لجنة الشؤون الإدارية والتكويـن إسداء لخدمـات والنزاعـات والشـؤون القانونيـة حاليـا، هـي عنـوان للتحـدي والنجـاح والإصـرار علـى التجـاوز وكسـر الأنمـاط حـول النسـاء. اضطـرت لظـروف عائليـة أن تنقطـع مبكّـرا عـن الدراسـة لمـدة ثلاثيـن سـنة.

واصلـت دراسـتها بعـد الثـورة سـنة 2011 لتتحصـل سـنة 2013 علـى البكالوريـا علـى إثرهـا درسـت القانـون فـي كليـة العلـوم القانونيـة بتونـس وتحصلـت سـنة 2016 علـى الاجـازة الأساسـية فـي القانـون العـام ثـم الماجسـتير سـنة 2021 وحاليـا مُسـجلة بالسـنة الأولـى دكتـوراه كباحثـة فـي القانـون العـام.“

قامت بسمة خلال اشرافها على لجنة المرأة والأسرة والطفولة بتشريك جميع الاطراف ذوي الصلة مثل المندوبيات الجهوية ودور الشباب كما سعت الى تشريك المجتمع المدني عبر بعث مهرجان «عيد المرأة» في دورته الأولى سنة 2018 وفي دورته الثانية سنة 2019 تزامنا مع العيد الوطني في شهر أوت.

وانطلاقا من أن مدينة دار شعبان الفهري رغم تاريخها الثقافي المتميز تشهد انعداما للفضاءات والأنشطة الترفيهية والثقافية فإن بسمة نجحت في تنظيم مجموعة من الأنشطة المتنوعة مثل معرض الفن التشكيلي وندوة حول مناهضة العنف ضد النساء وورشات ومباريات رياضية ويوما صحيا مجانيا حول تقصي سرطان الثدي إضافة إلى ورشة رسم حول العنف واحتفالات وتكريمات لمجموعة من النساء.

كما قامت ببعث مجلس بلدي للأطفال تكريسا لمبدأ الديمقراطية التشاركية وتربية أبناءنا/بناتنا على قيم المواطنة مراعية في ذلك مبدأ التناصف والتمييز الايجابي للمدارس في الوسط الريفي.

وانطلقت بسمة في إطار مهامها صلب لجنة الشؤون الإدارية في العمل على مراجعة التنظيم الهيكلي للبلدية ثم إحصاء وجرد الأملاك البلدية من أجل حماية الملك البلدي وتنمية رصيدها العقاري وسعت في إطار برنامج لجنتها على بعث فضاء المواطن

NEWS LET
Bulletin d'information de la Ligue des Electrices Tunisiennes
ماي/جوان/جويلية2021

إضافة الى عملها على برنامج لتسمية الأنهج وكذلك تسعى إلى وضع برنامج لأجل تنظيم أرشيف البلدية ورقمنة الإدارة.

تؤمن بسمة أنها شريكة في القرار وفي المشاريع وفي النجاحات التي حققتها بلديتها وأن النساء قادرات على التغيير فهن أشد همّة وأقل فسادا وأكثر قدرة على التنفيذ ناهيك على المستوى المحلي والمتميز بوجود علاقة القرب من المواطن وتوجه رسالة هامّة للتونسيات أن يثقن بأنفسهن ويمارسن مواطنتهن كاملة على جميع المستويات من أخذ القرار إلى القوانين والتشريعات والنظم والاقتصاد والتنمية.

ورسالتها أن يكنّ موجودات نساء أعمال وصاحبات مسؤوليات وقوى ضغط واقتراح وتنفيذ إذ أن الحقوق في نظرها تُفتك ولا تُهدى وهي ترى ضرورة مواصلة عملها البلدي لسببين اثنين أولا لأنها ترغب في المشاركة وترك أثر طيب كامرأة فاعلة وثانية ايفاء لعهدها أمام منتخبيها وخدمة لمصلحة جهتها وبلادها ف وهوي المطلق.
إذن، تنتظر الكثير من التونسيات وتطمح أن يتركن بصماتهن في مجالات التنمية والاقتصاد خاصة في ظل الوضع الاقتصادي المتردّي»

وتوجه ألفة رسالة إلى التونسيات مفادها ألا يستسلمن ويمضين قُدما حتى يكونوا قُوّة فاعلة لتغيير العقليات السائدة والسياسات الاقتصادية غير مراعية للنوع الاجتماعي والمعمقة للهوة بين الرجل والمرأة في المجال الاقتصادي والمطالبة بسياسات هيكلية جديدة عن طريق المناصرة والضغط حتى يحافظن على مكاسبهن.»

”النساء الناشطات في الشأن المـحلي أقـــل انـــزلاقا في منحدر الفـــساد المالي والصـــراع والخـــلافات“

” محمد بن سعيد هو رئيس بلدية تزغران بوكريم زاوية المقايز معتمدية الهوارية منذ نوفمبر 2020 بعد تخلي الرئيس السابق.

رغم قصر تجربته البلدية، يؤكد محمد أن العمل البلدي كان بالنـــسبة له أحد مجالات التدرّب على الديمقراطية والتـّعامل الجيّد على **أساس النوع الاجتماعي بعيدا عن الانحياز لطرف دون آخر أو إطلاق الأحكام المسبـــقة، ذلك أن هذه الفتـــرة مكّنته من الاطلاع عن كثـــب عن نشاط نساء المجلس البلدي الموســـم بالإيجـــابية والحكمة والقـــدرة على فضّ النـــزاعات وتجاوز العـــراقيل وإيـــجاد الحلول.** “

ويعتبر محمد أن النساء أقل انزلاقا في منحدر الفساد المالي والصراع والخلافات والاعتداءات فهن يملكن رجاحة عقل تُمكنهنّ من اتخاذ القرارات الملائمة بالإضافة إلى انضباطهن وحضورهن الدائم وهو يدعو إلى تجريم التجاوزات وتطبيق القوانين وتفعيلها مثل قانون العنف ضد النساء حتى تكون مشاركتهن السياسية أكثر نجاعة وفاعلية.

ويدعـو محمـد المنظمـات وجميـع مكوّنـات المجتمـع عمومـا إلـى العمـل مـن أجـل تجنّـب الدكتاتوريـة والعنـف ضـدّ النسـاء وتفعيـل التشـاركية التّامـة معهـن فـي كل الميادين وتجـاوز الصّراعـات والتّجاذبـات بدافـع اختـلاف الانتمـاءات.»

NEWS LET
Bulletin d'information de la Ligue des Electrices Tunisiennes
ماي/جوان/جويلية2021

”للنساء قدرة على تغيير الثقافة الاستهلاكية والتنموية والبيئية في بلادنا“

” محمد يسري نويوة انتخب رئيس بلدية فندق الجديد- سلتان، إثر انتخابات 2018 وترأس اللجنة الجهوية للتنمية المستدامة والبيئة بنابل منذ 2020 وهو في صلب المجلس عضو بلجان الصحة والنظافة والعناية بالبيئة واللجنة التشاركية والشؤون الاجتماعية واللامركزية ولجنة الاعلام واللجنة القانونية ويُشرف على المصلحة الفنية ومصلحة الضبط الإداري. “

في حديثه اثنى على المشاركة الفاعلة للنساء صلب بلديته وقدّم إحدى المبادرات والتي قادتها عضوة مجلس بلدي تمثلت في القيام بأنشطة ترفيهية لصالح أطفال المنطقة حيث كان لها تأثيرا ايجابيا لدى سُكان المنطقة.إضافة إلى ذلك كان قد واكب تجربة باعثة عقارية تمكّنت من إحداث تقسيم بمصادقة المجلس البلدي تحصلت فيه على هبة لإنجاز مقر عملها وهي بصدد انشاء البنية التحتية كما تمكنت من استقطاب العديد من المستثمرين لاسيما المستثمرات الفلاحيات مما ساهم في تحسين الزراعات من غراسات الزيتون والكروم بالمنطقة.

يُؤمن محمد أن المرأة هي نواة المجتمع وأنّ "التغيير الشامل ينبني على تغيير سلوكيات النساء، فتأثيرها كبير على كل أفراد المجتمع وفي تغيير الثقافة الاستهلاكية والتنموية والبيئية السائدة. ومن ناحيته فهو يسعى إلى دفع المبادرات النسائية المحلية حتى تتجاوز المجالات الثقافية والاجتماعية لتمس كل مجالات التنمية ذات المردودية الاقتصادية الناجعة، ومجالات أخرى تتعلق بالارتقاء بالمجتمع وبناء المدن المستدامة وتطويرها والتسريع في إدارة العجلة الاقتصادية للبلاد عن طريق المبادرات والحرص على تفعيلها عن طريق تشاركية اخذ القرار“

شهـــــادات

آراء ناشـطات في المجتـمع البلـدي وقـياديات عـلى المسـتوى المحـلـي والـوطـني

عن الاستشارة ومشاركة النساء في الحياة العامة والسياسية بعد 25 جويلية:

ساد الاعتقاد أن مسألة المشاركة السياسية للنساء في تونس باتت مسألة محسومة على الأقل على المستوى القانوني بتضمينها في دستور 2014.

غير أن تقلبات السنوات الأخيرة والتي أثّرت على المشهد السياسي عامة، ألقت بظلالها سلبا على حضور النساء في الحياة العامة والسياسية لاسيما فترة الأزمتين الصحية والاقتصادية منذ سنة 2020 إلى اليوم.

كما أن ضبابية الوضع السياسي الحالي، طرحت تساؤلات جديدة بشأن نسبة مشاركة النساء في الشأن العام والسياسي ومستوى أدائهن وكيفيته، وتأثيره في الحياة الاجتماعية والتنموية وأهمية اندماجهن في معركة النضال القائم من أجل الحفاظ على مكتسباتهن وعلى الحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان عموما.

هذا الوضع استوجب بلا شك يقظة دائمة وتحفزا ضد كل ما يمكن أن يُفقد التونسيات ما اكتسبنه منذ دولة الاستقلال إلى اليوم خاصة بعد تاريخ 25 جويلية الذي وإن جاء برئيسة حكومة وثمانية نساء على رأس وزارات منهم وزارات سيادية، فقد اجتر معه مشهدا سياسيا سيطر عليه التوتر وعدم الوضوح. وفي خضم هذا المشهد العام التي تجد فيه المرأة نفسها في قلب الصراع السياسي والانتخابي، تمسكت بعض النساء بمواصلة مساراتهن بينما خيّرت أخريات الانسحاب.

هذا الأمر حدا برابطة الناخبات التونسيات كإحدى الجمعيات الأكثر اشتغالا على الحقوق الانتخابية للنساء والتزاما بالدفاع عن المكاسب القانونية والاجتماعية لهن على أساس العدالة وتكافؤ الفرص، إلى مواصلة حثّ النساء على مشاركة أكثر نجاعة وتأثيرا وذلك من خلال التكوين والمرافقة والمناصرة وكل الأنشطة المتعلقة بتمكين النساء وإعدادهن لمراتب ريادية وهو ما مكّنهن في كثير من الأحيان من اكتساب الثقة والتجربة الكافية للصمود أمام التغييرات والعراقيل.

ولعل هذه الفترة ملائمة لاختبار قدرات النساء على الدفاع عن حقوقهن وخاصة على ترجمة معارفهن في مجال المشاركة في الشأن العام والسياسي على أرض الواقع لذلك التقت نشرية رابطة الناخبات التونسيات بعض الفاعلات في الحياة السياسية والعامة للوقوف على أبرز مواقفهن -على اختلافها وتباينها - من الوضع الراهن لاسيما في علاقة بمسألة المشاركة السياسية للنساء والاستشارة الوطنية موضوع الساعة وغيرها.

منهن صاحبات المسؤولية والقرار صلب البلديات أو الحكومات أو مجلس النواب في فترات متعاقبة وهن كذلك صاحبات مشاريع صغرى وأفكار كبرى، هن تونسيات يحملن آمال أبنائهن وتوجّسات الأجيال القادمة.

NEWS LET
Bulletin d'information de la Ligue des Electrices Tunisiennes
ماي/جوان/جويلية2021

شهـادات

آمال قرامي،
جامعية وأستاذة الدراسات الجندرية بجامعة منوبة

"هناك خفوت في ظهور النساء ومشاركتهن بعد 25 جويلية ويبدو أن ذلك الحماس لم يعد موجودا ثم هناك ترددا في القيام بالمبادرات وفي العمل الجمعياتي وهناك أيضا في الأشهر الأخيرة حالة من الإحباط وهذا يثني النساء عن المشاركة الفعلية أضف الى ذلك المناخ العام المتسم بالتأزم على جميع الاصعدة. في علاقة بالاستشارة، أعتقد أن عديد الجمعيات لم تفكر في تحفيز النساء على المشاركة وابداء الرأي بقطع النظر عن أهميتها وكيفية توظيفها، ولكن اعتبر أن التعبير على الراي هو أمر ايجابي مهما كان ويُعوّد النساء على التعامل مع هذه الثقافة الرقمية على الأقل.

والملاحظ أن هذه الاستشارة تُقصي مجموعة من النساء غير المُعوّدات على استعمال وسائل الاتصال الرقمي.

وأعتقد جازمة أن التونسيات في مرحلة هامة من مسارهن لأنه في فترات الانتكاسة والتراجع والاحباط لابد من استعادة الثقة في أنفسنا وممارسة مواطنيتنا كنساء بكل حماس لأن مسارات الشعوب والثورات تتعطل وتتعثر وهي معقدة جدا وينبغي أن يكون لنا طول النفس كما يجب حسن تقدير صعوبة المسار لذلك فالاستمرارية شرط أساسي لفاعلية النساء وخاصة أن يكن حاضرات في كل المحطات وأن يكن صاحبات اقتراحات ومبادرات بالرغم من عدم رضائهن لأن الصامتات لا يمكن أن يكن داخل التاريخ بل هن خارج التاريخ."

أحلام اللمّوشي،
مستشارة بلدية عن بلدية سكرة وناشطة في المجتمع المدني

"لاحظت تراجعا وانكماشا لمشاركة النساء بعد تاريخ 25 جويلية وتقلصا للمشاركة السياسية خاصة وفي هذا السياق أرى في هذه المرحلة بالذات ضرورة توحيد جهود النساء وضم الصفوف من أجل هدف واحد يجب أن تعمل عليه كل الهياكل والمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني وتدعيم ذلك بالتكوين والتدريب على الآليات التي تُمكّن من مشاركة فعلية وحقيقية في الشأن السياسي على غرار ما تقوم به رابطة الناخبات التونسيات من عمل تدريبي منتظم يتماشى مع إيقاع الأحداث.

لكن ما لاحظته أيضا في علاقة بالاستشارة أنها غير مكتملة الأركان ومنقوصة، فهي لم تولى حسب رأيي الأهمية اللازمة لموضوع النوع الاجتماعي والعدالة وتكافؤ الفرص بين الجنسين وهي كذلك استشارة تفتقد لمبادئ الاستقلالية بالنسبة للسلط ولا تخضع لرقابة مستقلة وعليه فأنا أعتبرها تفتقد للوضوح والشفافية."

شهـــــادات

آراء ناشـطات في المجتـمع البلـدي وقـياديات عـلى المسـتوى المحـلـي والــوطــني

ليليا مخلوف

مستشارة بلدية ببلدية بن عروس

ونائبة رئيس البلدية

لئن يوحي الــوضع العام بــعزوف النـــساء عن المشاركة في الشـــأن السياســي فإنني أعتبر الفضاء البلدي مدرسة تمنح المستــشارات فرصا للتــدرب على القيـادة في الشـأن العـام شـريطة القيـام ببعـض الإجـراءات الإداريـة والقانونيـة لفائـدة النسـاء فالعـزوف عـن الشأن البلـدي شـمل جميـع المجالـس دون استثناء خاصـة مـع تنامي ظاهـرة العنـف خاصـة الإلكتروني بمواقـع الاتصـال المرتبـط بمشـاركة المـرأة في الشـأن العـام وهـو مـا يجعلهـا تخيّر الانسـحاب.

لكـن أعتقـد أنـه مـن النقـاط الإيجابيـة لهـذه الفتـرة، تعييـن حكومـة جديـدة تترأسـها امـرأة وهـي سـابقة فـي تونـس وفـي العالـم العربـي والإفريقـي ورافـق ذلـك تعييـن عـدد مـن الوزيـرات علـى رأس عـدة وزارات مُهمـة علـى غـرار وزارة الماليـة والتجهيـز والثقافـة إضافـة إلـى عـدد مـن المناصـب الهامـة فـي الدولـة التـي أوكلـت إلـى المـرأة وهـو فـي حـد ذاتـه أعتبـره اعترافـا بكفـاءة المـرأة لتتصـدر المشـهد السياسـي والحيـاة العامـة.

فيمـا يتعلـق بالاستشـارة الوطنيـة أظـن أنهـا شـملت جملـة مـن الأسـئلة ذات الاهتمـام المشـترك بيـن النسـاء والرجـال مرتبطـة بالحيـاة اليوميـة علـى غـرار النقـل والتعليـم والصحـة إضافـة إلـى قضايـا تهـم الأجيـال القادمـة علـى غـرار التنميـة المسـتدامة والشـأن السياسـي وغـم ذلـك فـإن المؤشـرات الأخيـرة رصـدت أنّ عـدد المشـاركات دون المأمـول وفـي حـدود 30 ألـف مـن جملـة 100 ألـف. لذلـك فأنـا أعتبـر الاستشـارة فرصـة للنسـاء للتعبيـر الحـر والادلاء بدوهـن فـي الشـأن العـام وهـي واجـب علـى جميـع النسـاء الانخـراط فيـه بكثافـة ومـن جميـع المواقـع

NEWS LET
Bulletin d'information de la Ligue des Electrices Tunisiennes
ماي/جوان/جويلية2021

بسمة السوسي

رئيسة جمعية ابصار

أتحدث من منطلق تحملي مسؤولية داخل جمعية ابصار حيث أعمل على دعم النساء ذوات الإعاقة وهي فئة أعتبرها مُهمّشة في كل المجالات وبالأساس في المجال السياسي إذ أن النفاذ الى المعلومة يبقى من أهم العوائق التي تعوق مشاركة النساء عموما وذوات الإعاقة على وجه أخص. فبعد 25 جويلية أو قبلها، اعتقد أن الفترتان هما امتداد لمسار ضبابي يحُد من مشاركة فاعلة للتونسيات إذ مازالت نفس العوائق الاجتماعية والاقتصادية تحول دون وصولهن إلى مواقع القرار إضافة إلى تواصل سيطرة العقلية الذكورية على المجال.

إذ رغم أن وجود امرأة على رأس الحكومة وعدد من الوزيرات، هو أمر مهم ومحمود ويعبث برسالة طمأنة وتحفيز للمشاركة لكن الواقع يبعث على التساؤل: هل تعود سلطة القرار لرئيسة الحكومة؟ يمكن أن أجزم هنا أنه على مستوى القرارات والتأثير وإلهام نساء أخريات بأهمية الانخراط في العمل السياسي، يبقى هذا الحضور غير ذي جدوى وفاقدا للتأثير ولعل ما أخشاه اليوم هو تراجعا للمشاركة خاصة إثر سيطرة خطاب يحط من قيمة العمل السياسي ويفقد السياسيات/يين المصداقية والثقة اللازمين. في الحقيقة كل هذا يجعلنا نتساءل عن أهمية مأسسة المشاركة السياسية للنساء بالبحث عن حلول تشريعية ومواطنية تكفل تواجدا أساسيا لهن في كل الهياكل والمؤسسات والأحزاب الخ...

من ناحية أخرى أعتبر أن الاستشارة أقصت أكثر من فئة في تونس من ذلك النساء في الوسط الريفي وكبار السن والأشخاص غير المتعلمين والمتعلمات والأشخاص من ذوات وذوي الإعاقة غير القادرين على النفاذ إلى المعلومات التكنولوجية الحديثة أو غير المتمكنين منها. وأنا أدعو لمراجعة مضمونها وشكلها ومنهجية عملها مع الأخذ بعين الاعتبار كل هذه النقائص.

وعموما ألمس في الوضع الحالي تراجعا لحضور النساء في الحياة العامة والسياسية وهو ما يدعونا كذلك لضرورة مضاعفة عمل منظمات المجتمع المدني لاسيما تلك العاملة في مجال تشجيع النساء على الحضور والانخراط في العمل السياسي مثل رابطة الناخبات التونسيات بتكثيف الحملات التوعوية والدورات التكوينية وإنفاذ نساء المناطق الداخلية والوسط الريفي في كل مسارات المشاركة.

شهـــــادات

آراء ناشـطات في المجتـمع البلـدي وقـياديات عـلى المستوى المحـلـي والـوطـني

سارة بن سدرين شابير،

محامية وعضو مكتب تنفيذي

بحزب تحيا تونس

"في مرحلة أولى، كنت قد استـبشرت على إثـر أحداث 25 جويلية وأكدت على ضرورة ان تكون الاجـراءات والـقرارات الناتجة عنها مراعية للحقوق الأساسـية والمبادئ العامة لحقوق الانسان المنصوص عليها في الدستور من ذلك المكتسبات التي ناضلت من أجلها التونسيات وقد كنا سمعنا بعض الأصوات النسوية التي تعالت منذ ذلك التاريخ ولكن شخصيا لا ألمس تفاعلا جديا معها.لكني في ذات الوقت أعتقد أن ما يُحسب لهذه الحقبة هو تعيين امرأة على رأس الحكومة الذي ساهم في تقديم صورة ممتازة لمشاركة النساء، لكن عمليا أعتبر أن هذه المشاركة تدهورت إثر هذا التاريخ في ظل رئاسة للجمهورية لا تؤمن بالأحزاب وترفض تماما التعامل والتحاور معها والحال أن الأحزاب تبقى الإطار السياسي الذي تتحرك فيه النساء وعليه فإن دورهن يكاد يكون مجمدا ولم نعد نسمع لهن صوتا.

وفي هذه المرحلة بالذات، كان من المفترض على النساء أن يلعبن دورا محوريا في الاستشارة الوطنية مثلا اعتبارا لقدرتهن على الإقناع والتأثير ايجابيا على العائلة والمحيط لكن حسب تقديري في غياب حوار وطني يجمع كل الأطراف أصبح من الصعب تحقيق ذلك بل إنني أدعو إلى التحلي بالحذر أكثر من التنقيحات التي من شأنها المساس بمكتسبات النساء في انتظار عودة الأمور إلى نصابها للحديث أكثر عن المبادرات التشريعية التي ستعزز الإطار القانوني لحقوق المرأة ولتجاوز النقائص وبعض النصوص التي لازالت غامضة وتلك التي لم يقع تفعيلها."

منجية الجندوبي عضو مجلس بلدي

رئيسة لجنة الديمقراطية التشاركية

والحوكمة المفتوحة ببلدية تونس

"يبدو المشهد السياسي الحالي ضبابيا وما يقلق في الموضوع هو عدم القدرة على استشراف القادم. إذ بعد 25 جويلية ساد جو من الارتخاء الجماعي أنتج عدم وضوح في الرؤية، ألقى بضلاله على الوضع السياسي عموما وعلى مشاركة المرأة. لكن رغم ذلك لا أعتقد أن هذه الفترة تشكل خطرا على مكاسب التونسيات فأنا شخصيا زادتني اصرارا على العطاء وعلى الإدلاء بدلوي في الحياة السياسية وأدين هنا للدورات التي نظمتها الرابطة وواكبتها في منحي قدرة على التعامل مع الأزمات والاستفادة من التجارب والأفكار والتفاعل بين المستشارات فيما بيننا.

وعلى التونسيات أن يتحلين بالعزيمة وأن يسعين إلى اثبات وجودهن عبر مشاركة مكثفة لاسيما في الاستشارة الوطنية التي اعتبرها فرصة لجميع التونسيات والتونسيين، للتعبير عن آراءهم وتطلعاتهم بكل حرية وشفافية رغم عدم مراعاتها لمقاربة النوع الاجتماعي."

NEWS LET
Bulletin d'information de la Ligue des Electrices Tunisiennes
ماي/جوان/جويلية2021

راويـــة عميـــرة

بـــلدية صفاقس

شهادة حول العنف السياسي المسلط على النساء :

«ما خُـضته فـي مُـواجهة العنف هو معركة كسر عظام أعادت الروح للمـــقاومـــة النسوية في الجـهـة»

شمل القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضدّ المرأة لسنة 2017، العنف السياسي كشكل من أشكال العنف، إذ بادر المشرع بتجريمه كما هو المنصوص عليه في الفصل 18 على غرار العنف المادي والمعنوي والاقتصادي والجنسي.

غير أننا مازلنا بعد أكثر من 5 سنوات من المصادقة عليه نشهد تزايدا لحالات من العنف بكل أشكاله وتمظهراته، وظلت العديد من الممارسات تطال السياسيات والناشطات في الشأن العام والسياسي من ذلك ما عاشته السيدة **«راوية عميرة»**، رئيسة لجنة النظافة والعناية بالبيئة ببلدية صفاقس وحاملة صفة ضابطة حالة مدنية وأول امرأة تقوم بعقد قران.

حدثتنا عن العنف الذي كان قد وقع لها من طرف امرأة كان من المفروض أن تجد منها الدعم والمؤازرة في إطار ما يقتضيه التضامن النسوي، تقول:

"كان عنفا لفضيا لحقني من زميلة تنتمي لأحد الأحزاب حيث شهّرت بحالتي الاجتماعية على اعتبار أنني «مطلقة» في محاولة منها لتشويهي اخلاقيا في العلن وخلال مجلس بلدي كان يحضره الزملاء/ات والمواطنين/ات."

وتستطرد: ومع عدم تراجعها عن ذلك أو اعتذارها، دخلت في اعتصام لمدة 17 يوما واضراب جوع بثلاثة أيام بمكتب رئيس البلدية ايمانا مني بأن ما مورس عليّ من عنف يتجاوز شخصي ليمس من كل التونسيات وأنّ مواجهته هو مقاومة لفكر رجعي مُتخلف رافض للمساواة وتكافؤ الفرص. والاعتصام كان رد الاعتبار الذي سانده حوالي 15 عضوا من أعضاء المجلس وجل الأحزاب والجمعيات النسوية عبر البيانات والزيارات والمواكبات الاعلامية الجهوية والوطنية كما كانت حينها المؤازرة من طرف النواب والمستشارين/ات في عديد البلديات. وفي الواقع، أعاد الاعتصام الروح للمقاومة النسوية في الجهة وأظهر للجميع أننا مُتمسّكات بحرّياتنا وحقوقنا في المشاركة»

لقد أتعبت هذه الحادثة **«راوية»** لاسيما على المستوى النفسي فهي على حد تعبيرها **«معركة كسر عظام»** أثّرت قطعا على مشاركتها السياسية لكنها قوّتها ودرّبتها على المواجهة والتّصدي لكل محاولة للنيل منها ومن مساحة مشاركتها في الشأن البلدي، ساعدها في ذلك نُبل القضية والتفاف الجميع حولها.

دورات تكوينية

"من أجل إصلاحات قانونية ودستورية ضامنة لمقاربة النوع الاجتماعي"

في إطار مشروع **رابطة الناخبات التونسيات** «تمكين النساء لأدوار الريادة في تونس»بالشراكة مع منتدى الفيديراليات وبدعم من الحكومة الكندية، نظمت الرابطة ورشة عمل تحت عنوان «من أجل إصلاحات قانونية ودستورية ضامنة لمقاربة النوع الاجتماعي» انتظمت في مدينة جربة يوم 26 فيفري 2022 وأدارها الخبير في التنمية المحلية حاتم المليكي.

شاركت في هذه الندوة مستشارات بلديات بولايتي مدنين وقابس ونقابيات والاتحاد الوطني للمرأة بجربة ووسائل الاعلام الجهوية. وهدفت الورشة التي استفادت منها نساء نقابيات ومستشارات بلديات عن جهة جربة إلى تحليل التجربة التونسية في مجال النوع الاجتماعي خلال السنوات العشر الماضية من حيث الإنجازات التي تحققت والقيود والتحديات وآليات المحافظة على هذه الإنجازات وتكريسها ومزيد تحفيز النساء والشباب على المشاركة في الحياة العامة والسياسية.

وتم أثناء الورشة تسليط الضوء على التجربة التونسية في علاقة بالنوع الاجتماعي ولاسيما بالمكتسبات التي تحققت والممارسات الجيدة وإلى تحديد العراقيل والتحديات، وإثارة النقاش حول إحداث منظومة قانونية ومؤسساتية قائمة على النوع الاجتماعي في مجالات تتعلق بالجماعات المحلية والمشاركة في إدارة الشؤون المحلية والانتخابات وقيادة النساء والتمكين الاقتصادي للنساء والنظام السياسي عموما، واقتراح توصيات للإصلاحات القانونية والدستورية مبنية على النوع الاجتماعي.

وكانت الورشة شهدت مشاركة «جمعية المواطنة والحريات» وحضور مجموعة من اعلاميي/ات إذاعة أوليس فم.

"الإصلاحات القانونية والدستورية الضامنة لمقاربة النوع الاجتماعي"

شاركت **رابطة الناخبات التونسيات** في سياق مشروع كفنكفو/**رابطة الناخبات التونسيات** لإجراء دراسة مقارنة للحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أشغال ندوة اقليمية نظمتها فيديرالية رابطة حقوق النساء بالمغرب، تحت عنوان "من أجل قوانين أسرية دامجة لمقاربة النوع وقيم المساواة" بعرض عن بعد قدمته السيدة تركية بن خذر، نائبة رئيسة **رابطة الناخبات التونسيات**، وذلك يوم الجمعة 13 نوفمبر 2020. وساهمت الرابطة أثناء الورشة بتقديم خلاصة تجارب تونس الفضلى بخصوص التشريعات المحلية في علاقة بمجلة الاحوال الشخصية علاوة على موضوع "الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للنساء بالمنطقة العربية على ضوء الجائحة".

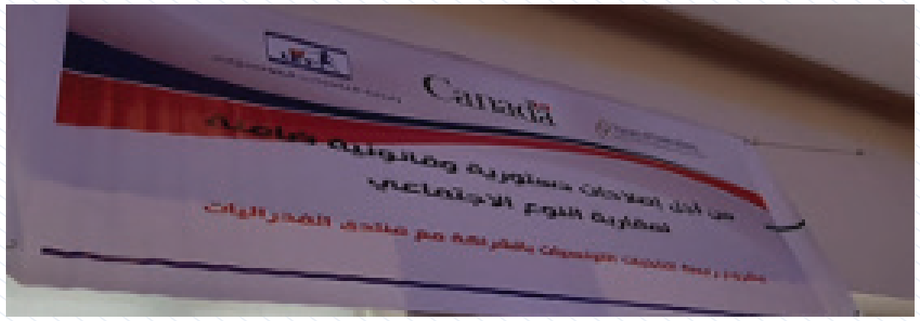

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق النساء وفي إطار مشروع «**تمكين النساء لأدوار الريادة في تونس**»، **نظمت رابطة الناخبات التونسيات بالشراكة مع منتدى الفيدراليات وبدعم من الحكومة الكندية**، ورشة عمل توعوية حول «الإصلاحات القانونية والدستورية الضامنة لمقاربة النوع الاجتماعي» يوم 12 مارس 2022 بتونس لفائدة مستشارات ومستشارين بلديين بولايات تونس وجندوبة ونابل ونقابيات بالاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الاعراف والصناعات التقليدية ونشطاء وناشطات في المجتمع المدني. تم خلال هذه الورشة التي أمّنها الخبير حاتم المليكي مناقشة وتحليل الرهانات الدستورية والقانونية من أجل إصلاحات تعتمد على مقاربة النوع الاجتماعي لتعزيز المشاركة النسائية في الحياة العامة والسياسية.

دورات تكوينية

القـــانـــون الانتـــخابـــي ومجلـــة الجمـاعـــات المحلـــية مـــن منظـــور النـــوع الاجتـــماعـي

في إطار مشروع «تمكين النساء لأدوار الريادة في تونس في ولايات: تونس الكبرى ونابل وجندوبة ومدنين»، نظمت **رابطة الناخبات التونسيات (LET)** بالشراكة مع **منتدى الفيدراليات FOF** وبدعم من الحكومة الكندية، نظمت الرابطة دورة تدريبية حول: **القانون الانتخابي ومجلة الجماعات المحلية من منظور النوع الاجتماعي**» لفائدة قيادات نسائية في المجالس البلدية بولاية مدنين، بهدف تعزيز قدراتهن ومعارفهن استعداد الخوض الاستحقاقات الانتخابية القادمة ودعم القيادة التغييرية وذلك يومي 12 و 13 فيفري 2022 بجزيرة جربة.

تم خلال هذه الندوة التكوينية التي أمنها الخبيران حاتم المليكي ومحمد العنيتري التعرض إلى تقنيات الاتصال السياسي وإدارة الحملات الانتخابية والقانون الانتخابي وقانون المجلة المحلية من أجل تعزيز المشاركة النسائية والتغيير الإيجابي. وتجدر الإشارة إلى أن الدورة شهدت حضور أكثر من 15 مشاركة من عديد الولايات: صفاقس ومدنين وقفصة وقبلي.

ندوات

النـدوة الإقـلـيمـيـة الافتراضـيـة حـــول اللامركزيـــة ومكانـــة النـــساء

شاركت رابطة المنتخبات التونسيات يوم 16 فيفري 2022 في فعاليات ندوة إقليمية افتراضية حول: "اللامركزية ومكانة النساء".

وتميزت المشاركة النوعية للرابطة بتقديم مجموعة من الشهادات الحية لقياديات نسائية على المستوى المحلى وتم خلال الندوة مناقشة دور النساء في المؤسسات اللامركزية عبر تداول طبيعة المساهمة الفعلية للنساء ومكانتهن وأدوارهن داخل الجماعات المحلية وفي تخطيط السياسات العمومية المحلية. بالإضافة إلى النظر في مسارات عمل مشتركة بين القيادات النسائية من أجل تقليص الفوارق المبنية على النوع الاجتماعي انطلاقا من تجارب البلدان الثلاث.

وكانت هذه الندوة تتمة لندوة سابقة انتظمت يوم 27 جانفي 2022 تناولت مشاركة النساء في التدبير المحلي واللامركزي في كل من المغرب والأردن وتونس.

حـــــــوارات

حـــوار مـــع الأســـتـــاذ عـمـاد غـــابـــري، خـبـيـــر ومـــدرب فـــي الـــمـــجال القـانـونـــي

المستشارات تحمّلن مــسؤولياتهنّ فـي تصريف الشؤون المحلـية رغم التضـييقات الممـارسة عليـهن على أساس النوع الاجتماعـــي

1 ـ هل لنا أن نتعرف على مسيرتك المهنية والتدريبية؟

قاضي بالمحكمة الادارية ورئيس دائرة استئنافية. اشتغلت قبل انتمائي للقضاء بسلك بالمحاماة وقبلها كنت مساعدا بالجامعة التونسية وبالإضافة إلى مساري المهني أنا على علاقة متينة وتكاد لا تنقطع مع المجتمع المدني ومختلف مكوناته ايمانا مني بالدور المحوري الذي يقوم به كهيكل وسيط بين السياسات الحكومية والتطلعات المواطنية.

2 ـ اعتمدت عليك رابطة الناخبات التونسيات كخبير قاضي، فكيف تقيم هذه التجربة؟ وماهي أبرز المحاور التي تطرقت إليها في تدريب المستشارات البلديات لاسيما فترات الأزمتين الصحية والسياسية؟

كان تدخلي من خلال الدور الذي تعهدت رابطة الناخبات التونسيات في إطار سلسلة من التدريبات لفائدة الناشطات في الشأن العام والسياسي ضمن برنامج تأهيل النساء لأدوار القيادة أن تقوم به حيث تشرفت بالعمل كخبير مع الرابطة في هذا السياق في العديد من المناسبات.

وفي الحقيقة كملاحظ أواكب مجهودات الرابطة منذ نشأتها في مجال حثّ النساء على مُمارسة حقوقهن في المشاركة في كل المجالات لاسيما السياسية منها وأحيي العمل الكبير الذي تقوم به في العلوّ بمكانة التونسيات ودعم حضورهن سياسيا ومواطنيا في كامل تراب الجمهورية. ثم من منطلق اختصاصي الأكاديمي كخبير عملت مع الرابطة على إعداد مشروع قانون يتعلق بالمجلس الاعلى للقضاء سنة 2016 مع مجموعة من القضاة وتم تبعا لذلك تقديمه لمجلس نواب الشعب ومناقشته مع لجنة التشريع العام. كما عملنا على صياغة دليل يتعلق بالتقاضي الاداري في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في تونس وذلك سنة 2019 وصياغة دليل مع مجموعة خبراء يتعلق بالحماية والوقاية من تراجع مجال الفضاء المدني في تونس في شهر ديسمبر 2022. ومن منطلق تراكم تجاربي مع الرابطة وقربي من مشاغلها وايماني بأهدافها الساعية إلى تركيز نواة سياسية من النساء قادرة على التموقع في المشهد العام والوصول إلى مراكز القرار السياسي، قمت إثر ذلك بإدارة سلسلة دورات تدريبية في مجال التكوين على اللامركزية الترابية في تونس خلال سنتي2020/ 2021 تناولت بالخصوص الإطار القانوني للسلطة المحلية في

NEWS LET
Bulletin d'information de la Ligue des Electrices Tunisiennes
ماي/جوان/جويلية2021

تونس والعمل البلدي والقدرة على إدارة أزمة كوفيد19 والأزمة السياسية ما بعد 25 جويلية 2021.

3 ـ ما مدى انتفاع المستفيدات من سلسلة هذه الدورات حسب تقديرك؟ وما هي أبرز العوائق التي تحول دون مشاركة فاعلة وناجعة للنساء في المشهد السياسي ناهيك بعد 25 جويلية؟

كانت تلك الدورات التدريبية التي أشرفت عليها لفائدة المستشارات البلديات خصوصا والتي توزعت على مستوى مختلف جهات الجمهورية، مناسبة للوقوف على المستوى الثقافي الرفيع للمشاركات واكتشاف ارتفاع وعيهنّ بأهمية دورهنّ من موقعهن في العمل المحلّي حيث أنّ تزامن هذه الدورات مع الأزمتين الصحية والسياسية مكّنت من إظهار تفاعل المستشارات بوصفهن نساء وباعتبار تمثيليتهن الانتخابية المحلية.

فرغم الأعباء الاجتماعية المحمولة على أغلبهن كربات منازل ورغم الصبغة التطوعية التي لازال عليها عمل المستشارات البلديات ورغم التضييقات التي تمارس عليهن على أساس النوع الاجتماعي فقد بيّنّ أنّهن تحمّلن مسؤولياتهنّ باقتدار تجاه تصريف الشؤون المحلية وتيسيرها للمواطنين لاسيما خلال أزمة كوفيد19.

4 ـ ما رأيك في مضمون الاستشارة الوطنية وأي دور للنساء فيها؟

من المعلوم أنّ الاستشارة هي من الآليات التشاركيّة المحمودة في الديمقراطيات. غير أنّ التوجّه السياسي في اعتماد الاستشارة الالكترونية تضمّن العديد من النقائص على المستوى الشكلي وعلى مستوى المضمون. فعلى مستوى الشكل أستنير بما أكّده العديد من الخبراء في المجال أنّ اعتماد تطبيقة اعلامية لا تتوفّر فيها ضمانات من تحريف إرادة المشاركين فيها كما أنّ الجهة الماسكة لها لا تتوفّر فيها الضمانات الكافية للاستقلالية والحيادية.

أما من حيث المضمون فأجمع مع عديد الملاحظين أنّ صياغة الأسئلة فيها توجيه مسبق من قبل واضعها وهي بالتالي تدفع المشاركين لاتخاذ قرارات سياسية معلومة مسبقا. كما أنّ مشاكل النساء غير مجسمة في مضامينها وهو ما يُنبؤ بعزوف المشاركة النسائية فيها.

5 ـ ماهي توصياتك للتونسيات للمحافظة على مكتسباتهن ومواصلة العمل من أجل مشاركة عادلة في المسار السياسي والاجتماعي؟

أتوجه لهن بما يلي: "لقد أثبتّن أنّكن جديرات بالحقوق التي ناضلتن من أجلها وأنكنّ قادرات على حماية مكتسباتكنّ من خلال التمكّن من الآليات القانونيّة في الدفاع عن إرادتكنّ الحرّة والسعي إلى تنقية النصوص القانونية والتشريعية من مخلّفات التمييز على أساس جنسي ومن نظرة دونية للمرأة وتكثيف العمل المدني والجمعياتي ومزيد من اليقظة ومقاومة الأفكار التي تنال من مكانة النساء."

حـــــوارات

حـــوار مـع الـســيـــدة عـــفـــاف الهمامـي المـــراكـــشي، الخبيـرة والمـدربة فـي التنـــمية المستـدامة

مكتسبات النساء ضحت من أجلها أجيال سابقة وتلزمهن حاضرا ومستقبلا حتى يكن في مستوى مـا نلنه من حـقوق

1 ـ من هي عفاف المراكشي الهمامي من خلال المسيرة المهنية والتدريبية؟

مهنيا، انطلقت مسيرتي إثر حصولي على شهادة الماجستير في القانون العام ثم تعييني بكلية الحقوق بصفاقس حيث أزاول التدريس إلى اليوم. متحصلة على شهادة الدكتوراه في القانون في مجال التنمية المستدامة سنة 2007 وأشغل اليوم خطة أستاذة محاضرة بالقانون. تدريبيا، تجربتي بدأت سنة 2012، حيث أمّنت دورات في مجال البيئة في مرحلة أولى وكانت موجهة للجمعيات الناشطة في المجال البيئي.

إثر ذلك بدأت التدريب حول موضوع المشاركة السياسية للنساء والسلطة المحلية مع جمعيات ذات علاقة مثل رابطة الناخبات التونسيات والمنظمات الدولية وساهمت في صياغة بعض مشاريع القوانين خاصة المتعلقة بحقوق النساء وأخرى متعلقة بالبيئة ومجلة الجماعات المحلية عندما كانت في طور الإنجاز.

بالإضافة إلى مواصلة التكوين في مجالات تهم البيئة وقانون اللامركزية والقانون الدولي وعلاقته بالقانون الإنساني واكتسبت بذلك تجربة مكنتني من تطوير قدراتي في المجال.

2 ـ ماهي أبرز المحاور التي تناولتها بالتكوين في إطار تعاملك مع رابطة الناخبات التونسيات؟ وما هي أهمنتائجها؟

كانت أول تجربة تدريب مع الرابطة خلال شهر جانفي 2016 مع جمعية "تالة المتضامنة" إذ تزامنت تلك الفترة مع مسار إعداد مشروع قانون لتنقيح القانون الانتخابي وبداية الحديث عن مشروع مجلة الجماعات المحلية وهي فترة تاريخية هامة ارتبطت باعتماد الدستور الجديد وكانت الاهتمامات تدور حول مكانة النساء في الدستور وفي مشروع القانون الانتخابي وأدوارهن كمواطنات وناخبات في علاقة بمشروع مجلة الجماعات المحلية، تلتها بعد ذلك دورات أخرى استعدادا للانتخابات آنذاك على المستوى التشريعي الوطني والمحلي. اهتمت الرابطة حينها ببث الوعي حول إضافات القانون الانتخابي في علاقة بمبدأ التناصف، هدفها

NEWS LET
Bulletin d'information de la Ligue des Electrices Tunisiennes
ماي/جوان/جويلية2021

في ذلك تشجيع التونسيات الشابات بالخصوص على المشاركة في الانتخابات إما كمترشحات أو كناخبات أو كملاحظات.

كما كانت مسألة مشروع القانون الأساسي للميزانية الذي طرح بدوره مسألة الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي ومجلة الجماعات المحلية والاعتمادات التي تأخذ بعين الاعتبار حاجيات النوع الاجتماعي على المستوى المحلى أحد أبرز محاور اهتمامات تلك الفترة. علاوة على طرح البعد البيئي والاقتصاد الأخضر وارتباطه بمشروع مجلة الجماعات المحلية ودور الجماعات في التنمية المحلية المستدامة.

وأعتقد أن الهدف التي نجحت الرابطة في تحقيقه وجني نتائجه هو تبسيط مختلف المعطيات والمفاهيم لاسيما القانونية وتقريبها لعدد هام من المشاركات على اختلاف أعمارهن ومشاربهن السياسية وتكوينهن الأكاديمي ذلك أن تبسيط الإطار القانوني المتعلق بمختلف المحاور السابقة الذكر، سمح برفع اللبس حول بعض المفاهيم وذلل الصعوبات وقلص من الخوف الذي كان يهيمن على بعض النساء ما شجعهن على تجاوز العراقيل النفسية والاجتماعية والاقبال على الانتخابات إما ناخبات أو مترشحات أو ملاحظات.

وأعتبر أن أهم دلالات نجاح الرابطة في هذا السياق هو وجود نساء في مراكز قيادة إما رئيسات بلديات أو مساعدات أو رئيسات لجان أو صاحبات قرار ومبادرات على المستوى الوطني والمحلى حيث مكنتهن ثنائية التكوين والمتابعة من اكتساب ثقة في قدراتهن وولوج الشأن العام والسياسي وتجاوز العراقيل منها تلك المتعلقة بالإقصاء أو العنف ضد السياسيات.

3 ـ عن العراقيل تحديدا، ماهي العراقيل التي تحول دون مشاركة فاعلة للنساء في المشهد السياسي حسب رأيك؟

هي عديدة وأبرزها العوائق القانونية والتي أعتبرها على درجة من الأهمية لأنه أحيانا يعرقل الإطار القانوني المشاركة السياسية للمرأة بالرغم من التنقيح والتطوير الذي عرفه القانون الانتخابي في علاقة بقانون التناصف الأفقي في مرحلة أولى ثم التناصف الأفقي والعمودي في الانتخابات البلدية في مرحلة موالية ثم صدور قانون عدد 58 حول العنف ضد النساء وهو ما يُمكّن نظريا من تجاوز بعض هذه الصعوبات

4 ـ هل تعتبرين العنف كذلك أحد هذه العراقيل الدافعة لعزوف النساء عن ولوج الشأن السياسي؟ وماهي الأسباب الأخرى لهذا العزوف والحلول حسب رأيك؟

أعتقد أن العنف الموجود في بلادنا يتجاوز العنف السياسي وهو عنف عام ومتفشي في مختلف المجالات حتى تلك البعيدة عن الحياة السياسية وهذا العنف يتخذ شكلا خاصا عندما يتعلق بالنساء وهو بالتأكيد أحد أهم أسباب عزوف التونسيات عن ممارسة السياسة. كما أن العزوف مرتبط أيضا بالنظرة الدونية للمرأة من الرجل أو من المرأة ذاتها فقبول فكرة وجود النساء في الحياة السياسية ولعب دور في اتخاذ القرار أو مصدرا لهذا القرار، فكرة لا تروق لأولئك الرافضين لمثل هذه الأدوار للنساء في مجال - ربما - لطالما أعتبر من طرف البعض حكرا على الرجل. سبب ثان حسب تقديري، يتمثل في عقلية بعض الرجال والنساء التي لا تتقبل أن تلعب المرأة دورا قياديا.

فالتحول من هذه الوظيفة التقليدية الانجابية إلى وظيفة زعامة سياسية وقرار، يجعل ربما في فكر البعض أنها غير قادرة على النجاح.

فانتشار هذه الأفكار يُجهز الأرضية الملائمة ويُيسّر "عملية" احباط ولوج النساء للمجال السياسي وابطال مشاركتهن.

بالنسبة للحلول أرى أن تجاوز الصعوبات يتم ب: تمكين المرأة من المعارف القانونية واطلاعها على حقوقها ومكتسباتها التشريعية الحمائية والردعية ضد كل من تخول له نفسه أن يؤثر فيها أو يعرقل مسارها أو يُغيّر رأيها بالقوة.

ثانيا بالتكوين وهو دور أساسي وهام وأعتقد أن الرابطة قامت به باقتدار لأنه يسمح باكتشاف الفضاء السياسي بطريقة مبسطة عبر تفسير الأطر والمكونات والصعوبات واستباق الحلول والتدرب عبر أداء التجربة نظريا ثم المرور إلى ترجمتها على أرض الواقع.

وثالثا عبر شحذ القدرات في مجال التواصل لاسيما بالنسبة للمبتدئات والشابات ليصبحن أكثر قدرة على الاقناع والمحاججة. "

5 ـ اتّسم المشهد السياسي بعد 25 جويلية بعدم الوضوح، فكيف تتوقعين نهاية هذا الركود وما هو دور النساء للمحافظة على مكتسباتهن وتدعيمها؟

" لا يمكن أن أتوقع تطورا للمشهد السياسي في أي اتجاه لكن يمكن أن أستشعر دور النساء في هذا المسار خاصة على مستوى المجتمع المدني. وأعتقد أن الدور الأول يتمثل في مواصلة الضغط حتى لا يتم التراجع أو المساس بالحقوق المكتسبة من خلال الامكانية المطروحة بتغيير بعض النصوص القانونية المنظمة للحقوق والحريات ومن بينها حقوق المشاركة السياسية للمرأة والقانون الانتخابي بالأساس.

كذلك دورهن في مواصلة المشاركة خاصة وأننا مقبلون على انتخابات سواء كانت تشريعية أو محلية أو انتخابات تتعلق بمجالس وهيئات أخرى دستورية، بل أني أعتبر أن مثل هذه المواعيد الانتخابية، تُشكّل فرصا لهن للاندماج في المسار السياسي والانتخابي بطرق مباشرة عبر الترشح أو الانتخاب أو المراقبة. "

6 ـ الاستشارة الوطنية، ما هو رأيك في مضمونها وما مدى نجاعتها؟ والدور الذي يمكن أن تلعبه النساء في نجاحها من عدمه؟

" هناك نقائص لابد من تداركها فيما يهم الاستشارة وأنطلق من ملاحظة أولية تتعلق بضعف مقاربة النوع الاجتماعي في الأسئلة والمحاور الموجهة فكان لابد وأن يُخصّص حيّزا لمساهمة النساء في علاقة بالقانون الانتخابي والجمعيات وبالشأن العام. وبصفة عامة هناك ضعف بالرغم من تخصيص الفضاء الحر لتقديم الرأي والذي أعتبره ربما فضاء يمكن استغلاله لجلب الانتباه حول غياب هذه المقاربة في المضمون.

من ناحية أخرى لاحظت عزوفا عام لكنه يشمل النساء والشابات في المشاركة وأميل إلى تفسير ذلك بعدم تمكن جزء من النساء من النفاذ إلى الفضاءات الرقمية أو/والتصرف والتعامل مع التقنيات الحديثة في ظل انتشار أمية رقمية شاملة لا تقتصر على النساء لكنهن يمثلن طرفا هاما فيها.

كما توجد فئة أخرى منهن لا ينوين المشاركة كرد فعل على تهميشهن مثل الريفيات والعاطلات عن العمل والمعنفات وغيرهن....
وسبب آخر ربما أختصره في ضعف التواصل حول الاستشارة فحتى الحملات التوعوية تفتقد إلى خطاب يتوجه للنساء ويأخذ باعتبارهن.

NEWS LET
Bulletin d'information de la Ligue des Electrices Tunisiennes
ماي/جوان/جويلية2021

وبالنسبة لي فإن أهمية مشاركة النساء في الاستشارة تكمن في نجاعة الاستشارة ذاتها لأنه لا يمكن لدولة مكلفة بهندسة نظام سياسي واجتماعي وتنموي أن تنجح في رهان مماثل دون الحصول على رأي المواطنات بكل شرائحهن وتعددهن واختلاف انتماءاتهن، وعليه فإنني أعتقد أن نتائج الاستشارة ستكون منقوصة ومهملة لحاجيات التونسيات لاسيما وأن ما ستتمخض عنه من نتائج سوف يكون - ربما - أرضية لكتابة دستور جديد سيهمل هو بدوره آراء النساء وحاجياتهن وانتظاراتهن وأحلامهن. "

7 ـ ماهي إذن رسالتك للتونسيات للحفاظ على مكاسبهن وتدعيمها؟

" لابد أن نبقى دائما على أهبة الاستعداد للدفاع عن هذه الحقوق مهما كانت الأزمة التي تعصف بنا. فلا يجب هنا اغفال الالتجاء إلى القضاء واهمال دوره في حماية الحقوق المكتسبة للنساء وضمان مبدأ عدم التراجع عن الحريات خاصة في فترة تغيير الدستور.

لكنها أيضا مسؤولية النساء، فمكتسباتهن ضحت من أجلها أجيال سابقة وتلزمهن حاضرا ومستقبلا حتى يكن في مستوى ما نلنه من حقوق بالذود عنها وتكثيف الوعي بها.

وأختم هنا بما ذكرته «سيمون دي بوفوار أنه «لا يجب أن ننسى نحن كنساء، أنه يكفي حلول أزمة سياسية أو اقتصادية أو دينية حتى تكون حقوق النساء مُهدّدة "

حـــــوارات

حـــوار مـــع الـــســـيـــد حـاتـم الـمـلـيـكـي، خبـــيـر في الـتـــنمية والـحـــوكـــمـــة الـمـــحـــلـية

من المخيف أن تكون الإصلاحات أحادية مما يـهـــدد المكتـسبـات فـــي عـلاقـــة بـحـــقـــوق الـنـــســاء

1ـ ماهو مسارك المهني والتدريبي؟

بـدأت مساري المهني كخبير في مجال بعث المؤسسات وتكوين ومرافقة الباعثين الشبان واشتغلت في إطار التعاون الفني التونسي الألماني على هذا الموضوع في عديد البلدان مثل تونس ومالي والجزائر والمغرب ومصر.

وقضيت الفترة الثانية من حياتي المهنية مديرا لمكتب دراسات بالجزائر حيث اشتغلت على موضوع الموارد البشرية والتصرف والتسيير والمحاسبة العمومية والعديد من المواضيع الأخرى المتعلقة بتكوين إطارات المؤسسات العمومية والخاصة.

ثم خلال الفترة الثالثة عملت كخبير في التنمية المحلية واشتغلت على الإصلاحات التي قامت بها تونس وهي أساسا إرساء سلطة محلية جديدة في إطار اللامركزية.

وتلك مواضيع تتعلق بالحوكمة والتنمية المستدامة بكل تشعباتها من محاربة الفقر والهشاشة عند الفئات الضعيفة ومقاربة النوع الاجتماعي والطاقات البديلة والمتجددة ومسألة العمل اللائق. كما أتولى تقييم المشاريع مع منظمات دولية وبرامج مع الأمم المتحدة والوكالة الامريكية للتنمية والوكالة الفرنسية للتنمية والوكالة الألمانية والعديد من الجمعيات والمنظمات في مسائل ذات علاقة بالحوكمة والديمقراطية والتنمية المحلية.

2 ـ في سياق مهامك التدريبية مع الرابطة، ما هي أهمية طرح مواضيع تتعلق بالنّوع الاجتماعي والحوكمة في الشأن المحلي في هذه الفترة بالذات؟

أعتبر أن مقاربة النوع الاجتماعي تندرج في إطار أشمل وهو التنمية المستدامة والمندمجة وبالطبع لا توجد تنمية بدون مساواة بين النساء والرجال على جميع المستويات سواء في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أو في الحقوق المدنية والسياسية.

وقد عاشت تونس في السنوات الأخيرة مسار تحولات سياسية فيها نجاحات واخفاقات حتّمت التطرق لبعض المسائل مثل مسألة النوع الاجتماعي والمساواة التامة بين النساء والرجال. ومن المهم هنا أن نعي في هذا المستوى أنه كل ما نشُط المجتمع المدني ومارس مناصرة، كلما كان متواجدا على مستوى القرار التشريعي والتنفيذي.

وأعتقد أن الغياب النسبي للمنظمات التي تدافع على النوع الاجتماعي على مستوى الدستور لم تُمكّن من أن يكون الدستور التونسي أكثر دقة فيما يتعلق بالمساواة وتم الاكتفاء بالفصل 46 الذي يُلزم الدولة بأن تحقق تكافؤ فرص بين النساء والرجال على مستوى

NEWS LET
Bulletin d'information de la Ligue des Electrices Tunisiennes
ماي/جوان/جويلية2021

المسؤولية لكن لم يتطرق إلى مجالات تهُم التمكين الاقتصادي والعنف إلى غاية اصدار قانون يجرم العنف وهو قانون 58/2017.

والدرس الأول في رأيي هو أنه كل ما كان هناك استعدادا أقوى ووعيا جماعيا أكبر وتواجدا على مستوى المُناصرة في صنع القرار كلما انبثقت القوانين والإجراءات الملائمة لمقاربة النوع الاجتماعي وكلما غابت المنظمات على الساحة كلما تقلّصت نسبة النوع الاجتماعي في النصوص والإجراءات. وفي الوضع الحالي بالنسبة لبلادنا اليوم كثُر الحديث عن الإصلاحات الدستورية والقانونية رغم غياب رؤية واضحة عن مسار الإصلاح أو دقيقة رغم صدور مرسوم 117 لرئيس الجمهورية الذي اعتبره غامضا ولا يقدم تصورا واضحا لكيفية اجراء الإصلاحات. والمخيف أكثر هو أن هذه الإصلاحات أحادية ولا تقوم على المشاركة والتّخوف أكبر أن يقع المساس بالمكتسبات المُحقّقة فيما يتعلق بحقوق النساء على جميع المستويات وهي مخاوف يجب الاستعداد والتصدي لها وهي مسؤولية السياسيين والأحزاب ولكن كذلك مسؤولية الجميع من منظمات ونقابات والنشطاء والناشطات من أجل ضمان عدم الانحراف في مستوى الحفاظ على المكتسبات وتدعيمها.

3 ـ ما هو دور التونسيات للمحافظة على مكتسباتهن في ظل المشهد السياسي الحالي الذي أدى بالكثير منهن إلى الانسحاب أو العزوف عن المشاركة السياسية؟

إن الفئات الهشّة من النساء وأصحاب الحاجيات الخصوصية والأطفال والشباب يعتبرون أكثر عرضة للضرر في كل المجتمعات وأعتقد أن المرأة تتحمل اليوم تبعات ذلك بشكل مباشر أكثر من الرجال خاصة بحكم المسؤوليات على مستوى العائلة. ثم أن التّعاطي السياسي مع النساء كان فقط على مستوى الانتخابات على أساس أنهن أصوات انتخابية ولسن شريكات في اتخاذ القرار كما أن التواجد ضعيف للنساء على مستوى الأحزاب السياسية وعلى مستوى رئاسة المنظمات الوطنية الكبرى وهو ما يثير القلق بخصوص المحافظة على المكتسبات. كما أن العزوف اليوم بات واضحا وأعتقد أنه لسببن: السبب الأول هو وجود صراع على الحكم المطروح فاولويات النساء تتعلق بالتربية والصحة والنقل والمسائل ذات العلاقة بالعائلة والحياة اليومية. ثم ضعف تواجدهن على مستوى سلطة القرار وهو ما يجعل فعل المساواة بين المرأة والرجل غير مطروحة بجدية وهو أمر مخيف لأنه في جميع الحالات لو تمكنّا من تحول سياسي دون مشاركة النساء في صنع القرار فان ذلك سيؤدي إلى مخاطر كبيرة وجدية. وفي تقديري كل المنظمات التي تشتغل في هذا المجال مدعُوة للعمل في ظل أزمات الدولة السياسية والاقتصادية والمالية فلا يجب للنساء أن يشعرن بالعجز عن الحفاظ عن حقوقهن خاصة ناهيك وأن هذه المرحلة مفصلية ويمكن أن تؤدي الى ارتدادات على مكتسبات النساء في تونس

4 ـ في هذا السياق، كيف تقيّم النشاط التدريبي لرابطة الناخبات التونسيات طيلة السنوات العشر الأخيرة؟

اشتغلت الرابطة حول المناصرة والتدخل المباشر في النصوص التشريعية فهي عملت من أجل إرساء قانون العنف ضد المرأة وتابعت مضمونه ودفعت لصدوره وقامت بالعديد من المبادرات حول التمكين السياسي والاقتصادي وكوّنت العديد من النساء الناشطات وجهزتهن للانتخابات البلدية والتشريعية.

كما عملت على المستوى الجهوي والمحلي على مواصلة تكوين النساء اللاتي بلغن المجالس البلدية حتى يتمكنّ من المسؤولية وأعتقد أن ما يميّز الرابطة هو إصرارها في هذه المرحلة الدقيقة والفارقة على المواصلة وهو في نظري مسألة مهمة.

ففي تونس عموما هناك مجتمع مدني ينشط ويعارض ولكن غير قادر على التأثير في صنع القرار على خلاف الرابطة التي تّحسب لها نجاحات عديدة في موضوع التأثير على صناعة القرار .

حـــــوارات

حـــوار مـــع الـــســـيـد نجم الدين العـلوي، الخبيـر والمـدرب في مـجال الانـتخابات

استحقاقات المرحلة تُحتــم ضــرورة تـــأهيل الناشـطات على المستوى السياسي

1 ـ ماهي أهم مراحل تجربتك المهنية والتدريبية؟

في الواقع، لقد مررت بعديد التجارب في المسارين المهني والتدريبي.
والانطلاقة كانت في مجال التدريس حيث عملت كأستاذ إنجليزية لمدة 13 سنة، ثم كمستشار في الاعلام والتوجيه.
تحصلت سنة 2012 على الاعتماد كمدرب في مجال الانتخابات في إطار مشروع "بريدج BRIDGE» وهو عبارة عن برنامج تدريبي شامل ومتكامل تم اعتماده في سياق الانتخابات.
في نفس السنة حصلت على استحقاق الاعتماد كملاحظ دولي للانتخابات مع الاتحاد الافريقي، ثم كخبير انتخابي ونشّطت تبعا لذلك العديد من الورشات التدريبية خاصة على المستوى الدولي.

2 ـ كيف تقيم تجربتك التدريبية مع رابطة الناخبات التونسيات وماهي مجالات الاستفادة حسب تقديرك؟

إنّ العمل مع رابطة الناخبات التونسيات ممتعا بسبب التزام ومهنية كل من تعاملت معهن وخصوصا عضوات المكتب.
وقد كانت الرابطة كما يوحي بذلك اسمها الرابط بيني وبين الواقع التونسي خاصة عبر نشاطها اللامركزي والذي يتميّز بالوصول الى مناطق وفئات من البلاد لم تسبقها اليها منظمة أو جمعية أخرى.

3 ـ توليت تدريب المستشارات البلديات لاسيما فترات الأزمتين الصحية والسياسية حول مواضيع مختلفة، فما هي؟ وما أهمية طرح مثل هذه المواضيع في علاقة بالمشاركة السياسية للنساء؟

كان تدريبي للمستشارات البلديات مُمتدا ومواضيعه مُتنوعة وذات علاقة خاصة بمجالات التواصل والتعامل مع النزاعات وترشيد التصرف في الشأن المحلي وهي مواضيع تستجيب للواقع ولحاجة الجمهور المستهدف من النساء في بناء قدراتهن واكتساب أدوات التعامل مع الأخذ بعين الاعتبار حداثة تجاربهن في الحكم المحلي في ظل وضع تميّز بعدم الاستقرار السياسي.
وأعتبر أن أهمية التدريب على هذه المواضيع يكمن في استحقاقات المرحلة والتي تُحتّم ضرورة تأهيل الناشطات على المستوى

NEWS LET
Bulletin d'information de la Ligue des Electrices Tunisiennes
ماي/جوان/جويلية2021

السياسي والرفع من قدراتهن دعما لأدوارهن في البناء الديمقراطي المحلي والوطني.
وأنا أعمل حاليا في إطار مرحلة جديدة من مشروع تأهيل النساء لأدوار الريادة من خلال المرافقة والتأطير لإحدى الناشطات والمنتفعات في نشاط ميداني.

4 ـ ماهي برأيك الصعوبات أو الهنات التي تحد من مشاركة فاعلة وناجعة للنساء في المشهد السياسي لاسيما بعد 25 جويلية أو تدفع بهن نحو العزوف والانسحاب؟

أعتقد أنه مهما تغيرّت الظروف واختلفت التّجارب فإن أبرز صعوبة تواجه النساء الفاعلات سياسيا في تونس هي التمثلات الاجتماعية حول الدّور في المؤنث وفي المذكّر. فمن الصعب التعامل مع معتقدات متجذرة حول أدوار المرأة وأدوار الرجل وهي مسائل تتغير على المدى الطويل وتتطلب تظافر عوامل تشريعية واجتماعية وثقافية واقتصادية.

5 ـ إذن على ضوء الواقع السياسي الحالي، كيف يلوح لك المشهد العام وما هي أبرز تأثيراته على حقوق النساء في تونس؟

أرى أننا اليوم إزاء مشهد سياسي في تونس يفتقد إلى الكفاءة اللازمة وإلى الثقة المتبادلة. وهو ما أنتج مناخا دائم التوتر.
لكن التجربة أثبتت أن للمرأة التونسية دورا هاما في قلب الموازين وتعديل الأوتار ويكفي هنا أن أذكر بالدور الذي لعبته النساء في صياغة الدستور وفي الانتخابات

6 ـ ما رأيك في مضمون الاستشارة الوطنية وموقفك منها؟ وأي دور يمكن أن تلعبه النساء فيها؟

إن كل عمل فيه تواصل مباشر مع الشعب في تقديري هو محمود وجدير بالتشجيع والاهتمام، رغم أن محتوى الاستشارة لم يُلامس مستوى عمق الأزمة في البلاد لكن أرجو أن يُقبل المواطنون/ات على الاستشارة لأنها تدريب جيّد على الديمقراطية والمشاركة في إدارة الشأن العام.

7 ـ توصياتك للناشطات في المجال السياسي حتى يحافظن على مكتسباتهن من أجل مشاركة عادلة في المسار السياسي والاجتماعي ما بعد 25 جويلية؟

أظن أن الفترة المقبلة تحتاج من النساء أن يعملن بروح الفريق من خلال رسم أهداف موحدة، فالعمل الجماعي والتضامن النسوي هو الضمانة لبناء مجتمع متفتح وديمقراطي.

NEWS LET
Bulletin d'information de la Ligue des Electrices Tunisiennes
ماي/جوان/جويلية2021

بيانات

بيان بمناسبة اليوم العالمي للمرأة 8 مارس 2022 « من أجل ضمان حق النساء في الإرث وملكية الأراضي في الوسط الريفي»

وقعت رابطة الناخبات التونسيات مع مجموعة من الجمعيات والمنظمات والشخصيات الوطنية على بيان بمناسبة اليوم العالمي للمرأة هذا نصه:

”نحن المنظمات والجمعيات والشخصيات الوطنية المُوقّعة أسفله، نغتنم فرصة الاحتفاء باليوم العالمي للمرأة (8 مارس) لنعبّر عن مدى اعترافنا بالدور الحاسم للمرأة، وبالتحديد المرأة في الوسط الريفي وفي مجال الفلاحة. وننتهز كذلك هذه الفرصة لتسليط الضوء على المشاكل والصعوبات التي تواجهها النساء، وما تتعرضن له من انتهاكات لحقوقهن الانسانية، عندما يتعلق الأمر بالتعبير عن قضاياهن، ومن أبرزها قضية حرمانهن في الريف من حقهن في الإرث، خاصة في الأراضي الفلاحية. كما نستغل حلول اليوم العالمي للمرأة للمطالبة بحماية وتعزيز هذا الحق الاقتصادي، وتمكين المرأة بصفة عامة، والمرأة في الوسط الريفي بصفة خاصة، من الحصول والتمتع بحقها في الإرث. حيث تعاني النساء في الريف حالات التمييز، خاصة فيما يتعلق بملكية الأراضي، بسبب عدم تمكنهن من الحصول على حقوقهن واستبعادهن من الإرث في العقارات الفلاحية.

ويتبين من خلال العديد من الدراسات والبحوث الميدانية أنّ حرمان النساء في الوسط الريفي من امتلاك الأراضي عن طريق الإرث يشكل سببا من أسباب تفشي ظاهرة الفقر في صفوفهن، ويجعلهن عرضة للتمييز والاستغلال بقبولهن العمل الهش والأجر المتدني. كما ان حرمانهن من امتلاك الأراضي عن طريق الإرث يشكل، كذلك، عائقا أمامهن يحول دون حصولهن على التمويل والاستثمار في المجال الاقتصادي، ويشدد، في هذا الصدد، صعوبة الحصول على القروض والتمويلات الفلاحية، التي من شأنها تمكينهن من بعث مشاريع تنموية، تساهم في النهوض بمستوى عيشهن وعيش عائلاتهن وتنمية جهاتهن. كما تشير تقديرات مسح المستغلات الفلاحية لسنة 2017 أن النساء تمثل نسبة 8% فقط، من مجموع رؤساء المستغلات الفلاحية، وأن النساء الفلاحات تملكن أقل من 5% من جملة الأراضي الفلاحية، والأمر عميق الصلة بمسألة الميراث. فعلى الرغم من الدور المحوريّ الذي تؤدّيه النساء في الحفاظ على الأمن الغذائيّ – حتى خلال جائحة الكورونا-، فإن نحو 60% من النساء الريفيات يُواجهن الجوع وسوء التغذية. للتصدي لهذه الظاهرة ومعالجتها، أطلقت جمعية دعم المبادرات في القطاع الفلاحي حملة توعية ومناصرة «من أجل ضمان حق النساء في الحصول على الإرث في الوسط الريفي»، انطلقت بالقيام بدراسة حول هذا الموضوع، وقع تقديمها في عدة جهات، بالشراكة مع ثلة من المنظمات والجمعيات المحلية ومؤسسة فريدريش إيبرت-مكتب تونس. وتتواصل هذه الحملة «من أجل ضمان حق النساء في الحصول على الإرث في الوسط الريفي»، بالعمل على تنفيذ التوصيات التي جاءت في الدراسة، ومن بينها التوصية المتعلقة بالاعتراف القانوني بأن حق المرأة في الميراث هو حق من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وجزء لا يتجزأ من حقوق الانسان. وفي ذكرى اليوم العالمي للمرأة، واعتبارا أن حرمان النساء من الملكية عبر الميراث موضوع حقوقي قائم الذات، يستوجب التسوية العادلة والحماية العاجلة لحقوقهن الاقتصادية والاجتماعية:

- تساند المنظمات والجمعيات والشخصيات الوطنية المُوقّعة، هذه الحملة من أجل ترسيخ وتطوير حقوق ومكاسب المرأة وحمايتها على أرض الواقع،
- تدعو مختلف مكونات المجتمع المدني للمشاركة في انجاحها، من أجل مستقبل أعدل وأفضل لبنات تونس وأبنائها.
- تعتبر حرمان النساء من حقهن في الميراث، بأي شكل من الأشكال، عنفا اقتصاديا يجب وضع حد له.
- تعتبر المرأة المحرومة من الميراث ضحية ، لها الحق في الحماية القانونية العاجلة.
- تطالب بتنقيح الفصل الثالث لقانون 58-2017 ، المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة في تعريفه للعنف الاقتصادي، بالتنصيص على الارث كحق اقتصادي.
- تطالب كذلك بتنقيح الفصل 19 لقانون 58-2017 بتغيير العقوبة المنصوص عليها بخصوص العنف الاقتصادي، من الخطية الى عقوبة سالبة للحرية من أجل التصدي بنجاعة لظاهرة منع النساء من الحصول على الميراث»

شهادات

أكتوبر 2021 / ديسمبر 2021

شهـــــادات

" الضمـانة الوحيــدة لحـــقوق المـرأة هـــي الـــمرأة ذاتـــها "

شهادة السيدة
ليلى النموشي
نائبة جهوية / الاتحاد الوطني للمرأة التونسية / كاتبة عامة بالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان.

تشغل حاليا خطة نائبة جهوية بالاتحاد الوطني للمرأة التونسية بنيابة جندوبة بمقتضى مؤتمر 2017 وخطة كاتبة عامة بالرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان منذ مؤتمر 2013 ثم لمدة نيابية أخرى مؤتمر 2019 وشغلت خطة مستشارة بلدية ضمن النيابات الخصوصية بعد الثورة لمدتين نيابيتين متتاليتين ضمن لجنة الشؤون الاجتماعية حيث كانت الشؤون الثقافية والاجتماعية والتربوية أبرز مجالات اهتمامها.
هي النقابية ليلى النموشي التقيناها فحدثتنا عن فترات تفتّحها الأولى على العلم والمعرفة والنشاط النقابي تقول:

" تلقّيت تعليمي الابتدائي والثانوي بباجة أين شُغفت بالأدب الملتزم لمحمود درويش ومظفّر النواب ونجيب محفوظ وقابريال قارسيا ماركيز ثم بالأدب النسوي لغادة السمان ونوال السعداوي ثم بالأدبيات السياسية والفلسفية وأثمر شغفي هذا عن محاولات في كتابة القصيدة والنص النثري القصير وعن مشاركات عديدة في نوادي السينما والمسرح. "
وفي مرحلة مبكرة، نشطت ليلى في الحركة التلمذية أواخر الثمانينات وبداية التسعينات حين تعرضت إلى الطرد جراء تحركاتها ومواقفها ونشاطاتها.

وتستطرد في الصدد: **" التحقت بكلية العلوم الاجتماعية والانسانية وسرعان ما التحقت بالمنظمة الطلابية الاتحاد العام لطلبة تونسUGET وشغلت خطة عضوة مكتب فدرالي في كلية 9افريل ثم كاتب عام وتحصلت بالتوازي مع نشاطي الطلابي على شهادة ختم المرحلة الأولى شعبة فلسفة والمرحلة الثانية شعبة التربية المدنية "**

كان مشوار ليلى التعليمي والنقابي أثناء الجامعة أحد أبرز الحوافز التي دفعتها إلى التّقيد بمبادئ حقوق الانسان والالتزام بقيم العدالة الاجتماعية فانخرطت في نوادي التربية على المواطنة مع المعهد العربي لحقوق الانسان وغيره في نوادي تنشيط التلاميذ عندما التحقت للعمل كأستاذة بمعهد شارع الحرية بجندوبة وفي الأثناء ترشحت لنقابة التعليم الثانوي ثم لخطة منسقة جهوية للجنة المرأة العاملة لدورتين متتاليتين ضمن اتحاد الشغل.
وحول مسارها التكويني فقد شمل عديد الاختصاصات والمهام منها تكوين المكونين في مجال حقوق الانسان وتنشيط نوادي المواطنة والاتصال والتواصل وحملات المناصرة التي تمت مع رابطة الناخبات التونسيات تحديدا علاوة على محاور تتعلق بمناهضة العنف النساء والانصات لهن ومرافقتهن وتوجيههن وتأطيرهن وكذلك الأمر بالنسبة للعاملات في القطاع الفلاحي.

NEWS LET
Bulletin d'information de la Ligue des Electrices Tunisiennes
ماي/جوان/جويلية2021

تحدثنا عن ذلك بقولها:

" لقد راكمت تجربتي النقابية والجمعياتية من خلال مجموعة من الأنشطة مثل تطوير اقسام تعليم الكبار باتحاد المرأة واخراجها من الاقتصار على الأبجدة لربطها بمهارات الطبخ والخياطة والاعلامية والاشتغال على ملف العاملات في القطاع الفلاحي في اللجان الجهوية وخاصة مسألة النقل والمشاركة في تطبيق بعض تجارب الاقتصاد الاجتماعي التضامني وعقد شراكات مختلفة وطنية واجنبية ضمن مشاريع تنموية وتأطيرية قصد تمويل الشباب باعثي المشاريع وتحسين وضع العاملات في القطاع الفلاحي وغيرها سواء كان ذلك في إطار اتحاد المرأة أو رابطة حقوق الانسان " .

جرّنا الحديث عن المشهد السياسي والاجتماعي الذي تعيشه بلادنا للتطرق لمسألة مكاسب النساء وحقوقهن.
تعتبر ليلى أن:

" الحقوق والحريات ومكاسب المرأة مسالة مطروحة في تونس دائما ومع كل التيارات والخلفيات الأيدولوجية وهذا يعني أنها ليست مسالة مُستجدّة على الساحة السياسية فالمكاسب مهددة سواء في المرحلة السابقة أو اليوم لأن المسالة اقتصادية ثم اجتماعية ثم سياسية في آخر حلقة "

وهي ترى أن ما يُهدد المرأة أكثر هو الفقر والبطالة والأمية وخاصة العنف وهو وضع فاقمته الأزمة الصحية كوفيد 19 حيث نلن النساء النصيب الأوفر من مخلفاتها خاصة من العنف والتفقير.

لكن في المطلق تُجزم ليلى **" أن ليس هناك تخوفا استثنائيا على مكاسب المرأة من النظام السياسي الحالي أو غيره فهناك شوط قطعته التونسيات لن تتراجعن عنه قيد أنملة بل أنا أعتبر هذا غير كاف وسنمضي في البحث عن مكاسب وضمانات أكثر، بيد أنني أومن بأن الضمانة الوحيدة على حقوق المرأة هي المرأة ذاتها. "**

تُسجّل ليلى من ناحية أخرى بارتياح وضع أولى أسس تشكيل الحكومة وتعتبر ذلك بداية انفراج وانهاء عشرية مُظلمة من تاريخ تونس الا انها عبرت عن استياءها من التركيبة مشيرة إلى أن :

" عدد النساء أقل ثم أنه يكاد يقتصر على التقسيم النمطي للخطط الوزارية. كما أنه لم يشمل أي اسم من أسماء النساء الفاعلات في تاريخ تونس واللاتي راكمن تجارب هامة في الساحة النسوية و الحقوقية والاجتماعية حيث اقتصرت القائمة على الأكاديميات " غير أنها تعتقد أن بلادنا تتّجه نحو تجربة سياسية واقتصادية واجتماعية إيجابية، للنساء فيها دور محوري ومفصلي لا غنى عنه.

شهـــــادات

" سنتصدى كنساء فاعلات لكل محاولة للمساس بمكاسب المرأة "

شهادة السيدة

سنية فرجالله

مستشارة / بلدية قليبية

مُتحصلة على الأستاذية في التاريخ والجغرافيا ومُدرسة لهذه المادة بإعدادية قليبية حيث نشأت وزاولت دراستها الابتدائية والثانوية ثم التحقت بالجامعة حين صادف أول يوم دراسي لها انعقاد المؤتمر 19 للاتحاد العام لطلبة تونس مما منحها فرصة التّرشح في السنة الموالية لعضوية الإتحاد عن كلية منوبة.

وعن هذه الفترة التي طبعت حياتها وشكّلت شخصيتها تقول في سياق لقاء لها مع نشرية الرابطة **" انخرطت في اتحاد الشباب الشيوعي _الفصيل الشبابي لحزب العمال الشيوعي التونسي_ منذ المرحلة التلمذية ثم الجامعية، توقفت عن النشاط لاعتبارات عائلية وسياسية وعدت بعد 2011 حيث جدّدت عضويتي في الحزب وترشحت في النيابة الخصوصية لبلدية قليبية سنة 2011 كرئيسة للجنة الشؤون الاقتصادية وبعد أكثر من سنة من العمل البلدي تمت إقالتنا من قبل حركة النهضة وعُينت نيابة خصوصية جديدة موالية لها ثم ترشحت في انتخابات البلدية لسنة 2018 عن قائمة مستقلة قليبية في عيننا " بعد أن قمت بمجهودات لتكوين قائمة عن الجبهة الشعبية بقليبية التي تُوجت بأغلبية 11 مقعد من جملة 30 مقعدا "**

بالتوافق مع بقية الأعضاء والقائمات الأخرى الفائزة تحصلت سنية على رئاسة لجنة" الفنون والثقافة والتربية والتعليم " وعضوية لجان أخرى مثل لجنة الشؤون الاجتماعية وفاقدي السند ولجنة غير قارة أحدثها المجلس البلدي للنظر في" مطالب الربط بالشبكات العمومية" وتحاول قدر الإمكان أن تسجل حضورها في لجان أخرى من منطلق التزامها بخدمة المواطنات والمواطنين ورغبتها في تقديم الإضافة أينما حلت.

وكان لها دور هام في إقناع المجلس البلدي بتسييج الموقع الأثري "بير النحال " بقليبية بكلفة تقدر ب 117 ألف دينار وقد تم ذلك كاملا على نفقة البلدية تحت إشراف المعهد الوطني للتراث وفي إعادة برنامج تحسين المساكن للعائلات المعوزة في إطار لجنة الشؤون الاجتماعية.

هي كذلك رئيسة "جمعية منارة الأدب بقليبية ومديرة المهرجان الوطني للأدباء الشبان لخمس دورات متتالية بعد أن شغلت بالجمعية عضوة في الهيئة المديرة ثم أمينة مال.

وعن موقفها من المشهد السياسي والوبائي تعتبر سنية **" أنه بين أزمة صحية وأخرى سياسية، تعيش بلادنا اليوم أسوأ فتراتها منذ الثورة فهي في مهب صراعات تقودها القوى الاقتصادية الكبرى وتلقي بظلالها للأسف على البلدان الضعيفة مثل تونس "** فهي تعتبر أن عمق أزمة كورونا وتداعياتها، كشفت عن هشاشة المنظومة الصحية التي بدورها أنتجت هشاشة اقتصادية ضاعفت نسب الفقر وتأثرت منها الفئات الضعيفة من النساء والأطفال والشباب.

NEWS LET
Bulletin d'information de la Ligue des Electrices Tunisiennes
ماي/جوان/جويلية2021

وفي هذا السياق تأسف سنية لعدم امتلاك المؤسسة البلدية كسلطة محلية للآليات القانونية والمالية لاتخاذ التدابير اللازمة قصد مواجهة الأزمة لكنها تعتبر أن الجانب الذاتي والانساني للمستشارين/ات ولرئيس البلدية وعلاقة الثقة المبنية مع المواطنين/ات كان له بالغ الأثر في الحد من أثرها في منطقتها البلدية. إذن على امتداد مسارها البلدي منذ 2018، عديدة كانت مقترحات سنية ضمن مختلف اللجان إذ سعت إلى إرساء قاعدة بيانات للبلدية كسلطة محلية تحدد المشاريع المناسبة في كل منطقة حسب الوضعية الاقتصادية والاجتماعية ودفعت نحو إحداث منطقة مساكن اجتماعية في أرض على الملك البلدي بطريق أزمور خُصصت لبناء سوق بلدي ومقاسم اجتماعية. أما فيما يتعلق» بزلزال 25 جويلية 2021 « كما وصفته محدثتنا فهي ترى أن : **" دور البلديات في التوازن المؤسساتي للدولة محوري وهام لخلق نوع من الطمأنينة لدى المواطنيين/ات من خلال مواصلة تسيير المرفق العام وتوفير الخدمات اليومية حتى لا تشهد البلاد الفوضى التي عرفتها إبان الثورة "** ، فرغم استحسانها للحدث الذي أطاح بحكم النهضة في تونس لكنها مازالت تتوجس خيفة من حالة الفراغ الصمت والغموض الذي يكتنف المرحلة، فالخوف كل الخوف من **" أن تصبح مكاسب المرأة مهددة خاصة في علاقة بتمثيلية النساء في الهيئات الدستورية وبالحقوق السياسية "** على حد تعبيرها **" فنحن كنساء فاعلات في المجتمع سنتصدى لكل محاولة للمساس بمكاسب المرأة في تونس "** .

وفي سياق الخوض في تحديات المرحلة الآنية، تفترض محدثتنا وضعيات قد تُدفع من موقعها كمستشارة بلدية إلى مواجهتها بعد 25 جويلية لتجد لها حلولا: **" أولا في حالة إقالة المجالس البلدية الحالية_ وحسب رأيي هذه الفكرة غير واردة آنيا _ سنبقى في تصريف أعمال المجلس إلى حين انتخاب مجالس جديدة أو تعيينها، ثانيا في صورة انتخاب مجالس جديدة سأكون من المترشحات لاستكمال المشاريع التي تمت برمجتها وسأعمل على استكمال الأوامر الترتيبية في نقل الصلوحيات للمجالس البلدية و الاعتمادات المناسبة لها سواء كانت منقولة أو محالة لتطبيق الحكم المحلي ، ثالثا سأدعم حضوري في منظمات المجتمع المدني لدعم مكاسب النساء "** .

غير أن إنجازاتها ونجاحاتها خلال فترة نشاطها البلدي لم تكن سهلة المنال فقد نالها ما نال العديد من الناشطات الفاعلات اللواتي دفعن ثمنا لانخراطهن في خدمة الشأن العام فعلاوة على ما تعرضت له أثناء أداءها لعملها صلب اللجان من عنف حين أُتهمت باطلا من طرف زميلة لها بالارتشاء مقابل اسناد رخصة ربط بالشبكات العمومية، فقد واجهت كذلك مشاكل عائلية سرعان ما تحولت إلى عنف من طرف قرينها: **":" لقد أصبح زوجي يختلق بعض الأعمال المنزلية أو يقرر زيارات عائلية تزامنا مع التزاماتي البلدية وهو ما وتّر العلاقات بيننا وما أثر سلبا كذلك على نشاطي إلى أن قرر مغادرة المنزل بدعوى أني لم أعد أقوم بواجباتي المنزلية نتيجة انشغالي بالعمل البلدي . أذكر حين كنت أستعد لاعتلاء المسرح لافتتاح المهرجان الوطني للأدباء الشبان كيف اتصل بي ليعلمني أنه قرر تقديم قضية في الطلاق وكانت إجابتي" افعل ما تراه مناسبا " ثم جهزت نفسي واعتليت المسرح وقمت بما يتعين عليّ فعله من تقديم وتنظيم وتأطير" وتستطرد: "وكان سابقا قد حاول بكل السبل التشويش على حملتي الانتخابية البلدية لكنني في المقابل قدمت عريضة دعوى" الاعتداء عل ملك مشترك في غياب ساكنه دون إذن قضائي" على إثر تكسيره لأقفال البيت "** .

اجتازت محاورتنا عثرات وصعوبات عدة أثرت فيها ونحتت شخصيتها التي هي عليها اليوم معتبرة أن ما تلقته من معارف أثناء الدورات التدريبية التي نظمتها رابطة الناخبات التونسيات وشاركت فيها كانت محفزا لها حتى تواصل مهامها بمهنية واقتدار مستفيدة **" منذ سنة 2012 من العديد من الدورات التكوينية التي نظمتها الرابطة ذات العلاقة بمجالات التواصل والقانون وشرح وتفسير فصول الدستور وابراز النقائص في مجال حقوق النساء أو الانتخابات ودراسة ملائمة النصوص الترتيبية للواقع المعاش "** .

شهـــــادات

" نعيش اليوم حالة من التّقلب والغموض تجعلنا نقلق على مكاسب النساء "

شهادة السيدة
سـعاد الهـــاني
مستشارة / بلدية سليمان

هي مستشارة ببلدية سليمان انخرطت في العمل البلدي منذ جويلية 2018 بعد أن تم انتخابها كعضو مجلس بلدي ثم تطوعت لرئاسة لجنة الشؤون الاجتماعية، ذات مستوى جامعي مرحلة ثالثة وحاصلة على شهادة الدراسات العليا في علم النفس الاكلينيكي وأخصائية نفسية وهي أيضا وسبق ان عملت كمنسقة فنية لبرنامج الإحاطة بحاملي الإعاقة الذهنية داخل الأسرة وكمديرة مركز رعاية للمسنين وهي كذلك عضوة وناشطة بجمعية تونسيات. سعاد هي إحدى المستشارات المنتفعات بمجموعة من الدورات التدريبية التي نظمتها رابطة التونسيات الناخبات وأهمها دورة تدريبية حول القيادة التحويلية في أوت 2021. تُولي سعاد أهمية بالغة لمثل هذه الدورات المندرجة في إطار التكوين المستمر وتعتبرها مُهمّة وضرورية لتنمية القدرات وتبادل الخبرات ومواكبة آخر ما جد من معارف وحصل من تجارب.

وتُجزم في هذا السياق أن ما نالها من تكوين في مجالات تعزيز قدرات المرأة وتنمية مهاراتها في فن التواصل والقيادة وفض النزاعات وحسن إدارة الازمات والصراعات، مكنها من حد مُحترم من المعارف والآليات التي ساعدتها على مواجهة تحديات العمل البلدي وصعوباته:

" أعتقد أنها كانت تجربة مهمة أثرت زادي المعرفي وعرّفتني على تجارب أخرى مختلفة ومتنوعة مكنتني في أغلب الأحيان من حسن التصرف أثناء إنجاز المشاريع المبرمجة " .

كانت سعاد من النساء اللاتي أخذن بزمام الأمور منذ بداية انخراطها في المجال البلدي فكان لنا لقاء معها من منطلق التبادل حول شواغلها وخواطرها كتونسية ناشطة في هذه الفترة الفارقة من تاريخ بلادنا.

تقول في هذا السياق **" من المؤكد أن انعدام الاستقرار السياسي وجائحة كوفيد وسوء إدارة الازمتين كان لهما عميق الأثر على الحياة اليومية للمواطنين وعلى انشطتهم على تنوعها واختلافها، فالواقع أنتج مناخا مضطربا لا يشجع على المبادرة ولا على المنافسة « وتستطرد « لقد مررنا من التّقلب وانعدام الاستقرار إلى الحيرة والغموض وضبابية الرؤية حتى لا نقول انعدامها مما يجعلنا نقلق على مكاسب المرأة والحقوق والحريات خاصة حين يكشف لنا الظرف الحالي عن ممارسات تطال النساء مثل العنف الرقمي والتنمر وانتشار خطاب مبني على التفرقة علاوة على تبني نظرية المؤامرة بالتشكيك في عمل المنظمات والجمعيات والمؤسسات والهيئات والافراد ... كل ذلك يقودنا لا محالة إلى حالة من اليأس وفقدان الأمان. حسب رأيي إن الواقع لا ينبئ بخير إذ أن تجميع كل السلط لدى فرد واحد مقلق ومخيف ومهدد لأي مكسب في غياب هياكل تراقب وتنتقد وتعدّل "**

NEWS LET
Bulletin d'information de la Ligue des Electrices Tunisiennes
ماي/جوان/جويلية2021

وفي عودة على مشاركتها في بعض المشاريع خلال تأدية مهامها البلدية كانت لسعاد مساهمة هامة في بعض المبادرات مثل تأسيس الاتحاد المحلي للمكفوفين بجهة سليمان بالتعاون والتنسيق مع الاتحاد الجهوي بنابل في ظل افتقار المنطقة لجمعيات تعنى بحاملي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخصوصية. كما ساهمت في إحداث مجلس بلدي للأطفال سبقته 13 دورة تدريبية حول البلديات والمجالس البلدية والانتخابات والتربية على ثقافة المواطنة والديمقراطية في 11 مدرسة عمومية وبالتعاون مع عدد من الجمعيات مثل عتيد ومرصد شاهد وعازمون والهيئة العليا المستقلة للانتخابات فرع نابل تقول في الصدد : **" لقد منحت هذه التجربة أطفالنا فرصة للقيادة والاشراف على العملية الانتخابية بأنفسهم، إذ كان الهدف هو تمكينهم من محاكاة الواقع السياسي وفهمه ودفعهم للاهتمام بالشأن المواطني وحثهم على المشاركة وتوسيع دائرة معارفهم في كل المجالات "** .

عديدة هي التظاهرات والأنشطة التي كانت لسعاد فيه مشاركات فمن لجنة التآزر المنبثقة عن اللجنة المحلية لتفادي الكوارث ومجابهتها أثناء فياضانات نابل وجائحة الكوفيد 19 إلى التدخل لمساعدة المتساكنين/ات والمؤسسات وتمتيعهم بالمنح والمساعدات المالية والعينية والخدمات إلى إحداث مركز تعليم الكبار بسليمان بالتعاون مع برنامج تعليم الكبار بالإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بنابل وغيرها...بيد أن هذه المشاركات لم تكن بمنأى عن بعض المشكلات فالعمل البلدي على حد تقدير محدثتنا ليس بالسهل الممتنع فهو يتطلب صبرا وجلدا ومثابرة وكذلك رباطة جأش وإصرار وإرادة، وهو ما قوبل في بعض الأحيان بالصد والعنف حيث تقول **" لقد تعرضت أثناء مسيرتي البلدية لأنواع من العنف تراوحت بين اللفظي والرقمي وفي كل مرة أتجاوز الأمر بعد أن أنال الاعتذار "** .

تعترف سعاد بأن الواقع الحالي صعب والعراقيل والتحديات عديدة في ظل صعوبة القيام بالأنشطة بسبب إجراءات البروتوكول الصحي وهو ما دفع إلى الغاء مجموعة من التظاهرات المبرمجة والمشاريع، تقول في هذا: **" لقد ساهم المناخ العام المتردي في العزوف على النشاط وفقدان الرغبة في القيام بمشاريع لاسيما حين رافق هذا المناخ تراجع في الموارد المالية مقارنة بالسنوات الماضية مما عطل أو أفشل بعث مشاريع جديدة ... "**

تعتبر سعاد أن المسؤولية جماعية وتفترض المضي معا نساء ورجالا مهما اختلفت مشاربهم/هن السياسية وكل من موقعه/ها نحو هدف واحد ومشترك وهو انقاذ تونس من مخاطر هذه الفترة العصيبة وذلك بـ»مقاومة حالة الارتخاء والعزوف عبر التحفيز والتشجيع والمساعدة في التغلب على التردد والقلق « وهي تؤمن أن:

" دور المرأة في ذلك محوري حيث يمكن أن تلعب دور القادح باعتبار تميزها بالحماس والتحمل والإصرار على المقـــاومة والتجاوز والحماس نحو تسلق مراتب متقدمة. ... "

كما أن الأمر يفترض كذلك من منظورها **" توظيف ما تتمتع به النساء من مهارات في الاتصال والتحاور مع المتدخلين والجهات ذات العلاقة من وزارات وادارات ومؤسسات ومنظمات عبر الشراكات بالتنسيق والتعاون في مراحل اعداد وإنجاز المشاريع بهدف تقاسم الأعباء وتخطي العراقيل المالية والتنظيمية... "**

وعن دور الأنشطة التدريبية التي استفادت منها لا سيما تلك التي نظمتها رابطة الناخبات التونسيات تعتبر سعاد أنها تندرج في اطار التكوين المستمر وهي مهمة وضرورية لتنمية القدرات وتبادل الخبرات ومواكبة اخر ما جد من معارف وحصل من تجارب وتؤكد أنها : **" حققت هدفها في تعزيز قدرات المرأة وتنمية مهاراتها في فن التواصل والقيادة وفض النزاعات وحسن إدارة الازمات والصراعات، والتطرق لما قد يعترضها من تحديات وصعوبات أثناء ممارستها للعمل البلدي أو احتكاكها بالآخرين وتمكينها من آليات عملية وتقنيات ومعارف و تجارب متبادلة لتجاوزها وبالتالي تحقيق الأهداف التي رسمتها "**

" العنف السياسي هو العائق الأبـرز أمـام مـسار نساء الحـكم المـحلـي "

سعاد بـــش

مستشارة بلدية ـ بلدية الحامة

سعاد بش، مُربية وعضوة بالمجلس البلدي ببلدية الحامة، مُكلفة بالتّخطيط الإستراتيجي وعضوة بالهيئة المديرة لشبكة النساء المنتخبات المنضوية ضمن الجامعة الوطنية للبلديات. هي أيضا ناشطة بالمجتمع المدني بتقلُّدها مهام كاتبة عامة مساعدة بجمعية **"الحامة مدينتي"**.

التقيناها في إطار حرص نشرية رابطة الناخبات التونسيات على دعم القدرات القيادية النسائية لتُحدثنا عن مسارها البلدي والجمعياتي.
تعتبر سعاد أن تجربتها المواطنية مع جمعية **"الحامة مدينتي"** كانت أهم مُحفّز لها لخوض غمار العمل البلدي، تقول في الصدد

" لقد نشطت مع أكثر من 500 شاب /ة في الجمعية خدمة للصالح العام وقد عزّز فينا التفافنا حول هدف واحد-خدمة المواطنين/ات- روح المواطنة والتعاون فكانت لنا العديد من التّدخلات الايجابية في المدينة لاسيما عبر معاضدة المجهودات المحلية والجهوية والوطنية في مواجهة الأزمة الصحية بالمساهمة في حملات التعقيم داخل المؤسسات التربوية العمومية .كما قدمنا مساعدات للعائلات واهتممنا بالأحياء من خلال عمليات التشجير والتجميل وأطلقنا حملات توعوية إضافة إلى أننا عملنا على تأطير الشباب المُعطّل وتكوينه في اللّغات بدافع مكافحة الهجرة غير الشرعية بالتعاون مع الجمعية الألمانية تونيبلاس. "

واعتبرت سعاد أن المجال الجمعياتي كان بمثابة فترة تدريبية وقاطرة يسّرت لها ولوج العمل البلدي، فسعت وهي مستشارة إلى الحصول على تمويلات لمشاريع مقترحة: كالمشروع الترويجي للحامة قبلة سياحية مع منظمة **"فريديريش نومن الألمانية"** والمنتزه العائلي الذي تبنى **"برنامج الامم المتحدة الإنمائي"** تمويله إضافة لبعث الشبكة الاستشارية للمرأة بالحامة الذي كان مُحفزا لنساء المنطقة للمشاركة في الشأن العام.

وفي هذا السياق أكّدت سعاد على أنّ المستشارة البلدية في منطقتها:
" شكّلت قوة اقتراح من خلال مبادراتها ورؤيتها الواقعية وسعة إدراكها بالوضع الاجتماعي والميداني لكن في كثير من المسائل كانت تعوزها وسائل التنفيذ خاصة القانونية منها لتترجم مقترحاتها واقعا ملموسا. "

لكنها تعتبر في ذات الوقت أن العمل البلدي والحكم المحلي قدّم الكثير من الإضافات للجهة إذ سمح للمواطنين نساء ورجالا أن يكونوا شركاء فاعلين ميدانيين.

NEWS LET
Bulletin d'information de la Ligue des Electrices Tunisiennes
ماي/جوان/جويلية2021

إن تقلّدها مهاما داخل البلدية لم يكن بالسهولة بمكان، فقد كان لسعاد نصيبا من العنف الموجه ضد النساء الفاعلات. وتعود بنا هنا لفترة الانتخابات وتسرد الجانب **"المظلم"** من تجربتها من خلال مُمارسات مُتكررة تعرضت لها على غرار بعض النساء الناشطات في المجال السياسي:

" لقد نلت نصيبي من العنف اللفظي ومحاولات للاعتداء الجسدي مع صدور النتائج الانتخابية وكان عدم علمي بالإجراءات اللّازم اتخاذها في تلك الحالة، سببا في اضطرابي مما جعلني أتواصل مع محامي ثم رفعت على إثر ذلك قضية في الغرض وتم انصافي قضائيا بإدانة المعتدي بتهمة التعدّي على الأخلاق الحميدة وبغرامة مالية غير أني أعتبر أن الضرر النفسي الذي لحقني لم يكن من السهل جبره. "

وحسب رأيها، تعتبر سعاد أن العنف السياسي الذي كانت في فترة ما إحدى ضحاياه، هو أحد أبرز المعضلات التي تعوق مسار نساء الحكم المحلي، علاوة على عوائق أخرى مشتركة بين المستشارين من الجنسين مثل الافتقار إلى الموارد المالية وعدم توفر استراتيجية عمل واضحة وشفافة لتنفيذ المشاريع وقلة التكوين في مجالات تدعيم المهارات عموما والذي تجاوزته هي وعديد المستشارات من خلال ما استفادت به من دورات تدريبية أهمها كانت مع رابطة الناخبات التونسيات حول المناصرة والاتصال وقانون مجلة الجماعات المحلية.

وفي هذا الإطار وبالنظر للوضع العام الحالي، تدعو سعاد رابطة الناخبات إلى:
" خوض مواضيع تدريبية تتعلق خاصة بدراسة أسباب عزوف المستشارات عن النشاط البلدي وانسحابهن من المشهد السياسي والنظر في تحديد الدوافع التي أدّت إلى استقالة عددا كبيرا منهن والتفكير في سبل تحفيزهن وحثّهن على مواصلة النشاط والسعي لتصدّر مواقع القيادة المحلية " .

ولئن تؤمن سعاد أن التونسيات قد اكتسبن من الثقافة السياسية والتجربة ما يُمكنّهن من تجاوز بعض الصعاب وتحقيق نجاحات بيّنة، فإن الوضع السياسي والعام غير المستقر في بلادنا مازال يُؤرق مضجع محدثتنا، فهي تعتبر أن الوضعية السياسية هشّة ومُضطربة، الأمر الذي انعكس على المستوى المحلي وعطّل مصالح المواطنين/ات في كل المجالات.

وتعبّر سعاد عن مخاوفها من قادم الأيام ومن عدم قدرة البلديات على مواصلة تقديم الخدمات نتيجة عدم صدور قرارات ومراسيم مُيسّرة لعملها وتراجع اقبال المقاولين على التّرشح لإنجاز المشاريع بسبب الأزمة المالية التي تعيشها مؤسسات الدولة إضافة إلى عزوف أغلب المستشارين عن العمل البلدي خاصة أمام **"الهرسلة"** التي يتعرضون لها من قبل بعض المواطنين/ات.

وتعتبر محدثتنا أن تظافر الجهود هو الحل الأنسب لتجاوز الأزمة:
" ما أخشاه في ظل هذا الركود الذي يُسيطر على البلديات، هو الدخول في موجة خامسة من كوفيد 19 مع قلّة الإمكانيات المادية وعدم توفر ميزانيات مُخصّصة لمُواجهة الخطر، لذلك فإن التعاون بين جميع الأطراف وتجاوز الخلافات ونصرة المصلحة العامة هي العامل الأساسي للنجاح " .

شهـــــادات

" تضاعف الرهانات أمام التونسيات

يفترض منهن يقظة دائمة واستعـــدادا لمواجـــهة العقلـــية الذكـــورية "

هدى ريحان الباروني

مستشارة ببلدية

حومة السوق ـ جربة

هـي مستشارة محلية منذ الانتخابات البلدية لسنة 2018 ببلدية حومة السوق-جربة، حين كانت على رأس قائمة حراك تونس الإرادة وهي النائبة الرابعة لرئيس المجلس البلدي ومقررة لجنة الشباب والرياضة.

وشغلت قبل ذلك عديد الخطط ضمن جمعيات مختلفة وهي أساسا أستاذة تعليم ثانوي في مادة الفرنسية. هدى ريحان الباروني، التقيناها في إطار ما نجمعه من شهادات للنساء الفاعلات في المجال السياسي على المستوى المحلي باعتبارها إحدى المنتفعات من البرنامج التكويني لرابطة الناخبات التونسيات بالشراكة مع منتدى الفيديراليات وبدعم من الحكومة الكندية حيث حدثتنا عن الواقع السياسي والاجتماعي للتونسيات وعن مسار نشاطها الجمعياتي والبلدي:

" شاركت في العديد من الحلقات التكوينية التي انتظمت لفائدة القيادات النسائية بالجنوب منذ 2016 إلى اليوم وقد ساعدني ذلك على الحراك النشيط بجزيرة جربة وأكسبني ثقة في قدراتي وحثني على الترشح للانتخابات المحلية بهدف أن أساهم في تغيير واقع منطقتي نحو الأفضل . " وتنوّع البرنامج التدريبي الذي شاركت فيه هدى وشمل الأُطر القانونية في مجالات مُتعلّقة بالمجلة الانتخابية ومحاور ذات صلة بالتّواصل السياسي والنوع الاجتماعي والعنف المسلّط على النساء والمُناصرة والحملات الانتخابية وإدارة أزمة الكورونا ...

وتستطرد **" مكنتني هذه السلسلة التدريبية من اكتساب مخزون كبير و ثري من المعلومات ومنحتني ثقة بالنفس سمحت لي بخوض التجربة في الشأن البلدي والمحلي بحماس و ثبات.**

وتبعا لذلك كانت لي مساهمات في عديد المشاريع من ذلك مشروع «فضاء الحرية» الذي يمتد على الشريط الساحلي الشمالي لمدينة حومة السوق جربة والذي تم اقتراحه في إطار أشغال لجنة المرأة وتضمينه في البرنامج المحلي للتنمية إضافة إلى مشروع ميثاق العمل التشاركي مع 30 جمعية بدعم من الجامعة الوطنية للبلديات التونسية والذي انبثقت عنه بمبادرة من الفريق المشرف تنسيقية الجمعيات لمجابهة الكورونا هدفها تجميع وتنسيق الجهود بين جميع الاطراف (المجلس البلدي، المستشفى الجهوي الصادق المقدم، المصالح الصحية، نقابة الأطباء الخواص، المؤسسات السياحية و الاجتماعية و الأمنية والمساهمين في المدّ التضامني بفتح صندوق للتبرعات تحت اشراف ودادية الاطباء بجربة.) "

وحدثتنا هدى في سياق تحاورنا معها عن تعرضها في العديد من المرات إلى العنف بغاية اقصائها من المهام المسنودة إليها وحثّها على الاستقالة لاسيما حين سعت لترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة في الموارد والنفقات وتفعيل التشاركية مع المجتمع المدني، وتقول في الصدد:

NEWS LET
Bulletin d'information de la Ligue des Electrices Tunisiennes
ماي/جوان/جويلية2021

" لقد أدى حرصي على تطبيق قوانين مجلة الجماعات المحلية وبنود النظام الداخلي حتى تكون قرارات المجلس البلدي قانونية شكلا ومضمونا إلى تعرضي إلى عنف لفظي ومحاولات إبعاد من طرف الرئيس وأعضاء الكتلة الأغلبية بالمجلس لكنني تشبّثت بمنصبي وبالحضور في جلسات المكتب والمجلس واللّجان وواصلت التّعبير على مواقفي والالتجاء إلى الطعون لدى المحكمة الإدارية في أغلب القرارات المجاوزة للقوانين وهو ما زاد في وتيرة وحدّة العنف المُوجّه لشخصي لكنني تجاوزته بالإصرار والعزيمة والحرص على تطبيق القانون . "

وتعتبر هدى أنه إضافة إلى العنف بأشكاله المتعددة فإن العراقيل والتّحديات التي تُواجه المستشارات والسياسيات والنساء عموما كثيرة وحمّالة أوجه عديدة غير أنها تُؤمن بأن مصير النساء بأيديهن:

" من الضروري مواصلة العمل بنفس العزيمة والتّمسك بالمشاركة في الشأن العام وحثّ المرأة على معرفة حقوقها والاطلاع على القوانين الحامية من العنف المُسلّط عليها وإجراءات تنفيذها في وقت ما فتأت فيه الرهانات تتضاعف أمام التونسيات وهو ما يفترض منهن يقظة دائمة وإرادة والتزاما و بالخصوص استعدادا لمواجهة العقلية الذكورية المُسيطرة على بعض مفاصل المجتمع. " على حد تعبيرها.

وحسب رأيها فإن المرأة التونسية قد أثبتت جدارتها في جلّ المجالات وكانت سبّاقة في البعض منها وهي الآن تحتل منصب رئاسة الحكومة التي هي به جديرة بعد أن مرّت البلاد بفترات عصيبة على التّونسيين والتّونسيات خصوصا على المستويين السّياسي والصحّي.

وترى أن حُلُم ما بعد الثورة التونسية في ضمان حياة أفضل قد اصطدم بالواقع الذي كان مخالفا للتمنيات فعاش الشعب عامة انتكاسات عديدة اقتصادية واجتماعية وسياسية تلتها في السنوات الأخيرة أزمة صحية شاملة وتفسر:

" إنّ الوضع الصحي بعد جائحة الكورونا تسبّب في فقدان العديد من العائلات لمورد رزقها في جزيرة جربة التي تُعاني من هشاشة العمل الموسمي المرتبط بالنشاط السياحي غير أن الاجراءات التي اتخذها الرئيس منذ 25 جويلية، بعثت بجرعة أمل وتبشّر بتغيير نحو الأفضل " .

وهي تعتقد في هذا السياق أن أي انتكاسة يُمكن أن تُشكّل خطرا على مكاسب التونسيات وأن أي برنامج لتصحيح المسار يجب أن يحفظ مكتسبات المرأة ويدعمها فتغيير النظام الانتخابي مثلا لا يجب بأي شكل من الأشكال أن يحرم المرأة من حقها في المشاركة والتّرشح إلى أي منصب أو يعرضها للتمييز أو الإقصاء.

وعن نفسها ومن منطلق تحمُّلها مهاما ووظائف بلدية، تتشبث هدى بمسؤوليتها في المشاركة في اتخاذ القرارات التي تستجيب لمطالب وهموم المواطنين/ات وتدفع نحو مساهمة مثمرة للنساء في المجال السياسي بتشجيعهن على الحضور في المشهد السياسي والمشاركة في تغيير القانون الانتخابي وفي سنّ قوانين توفر ظروف اجتماعية واقتصادية أفضل للأسرة لرعاية أبنائها في علاقة بالضمان الاجتماعي ونقل المرأة العاملة والمساواة في الأجر وعطلة الأمومة بأربع أشهر خالصة الأجر يمكن تقاسمها بين الزوجين وتوفير الحضانة للأطفال في أماكن العمل وإحاطة أفضل بالمرأة المعنفة عبر توفير مراكز إيواء مع الحرص على تطبيق القانون عدد58 لسنة 2017 المناهض للعنف ضد المرأة.

شهـــــادات

"ما هو موجود في المجالس البلدية اليوم بعيد كل البعد عمّا يجب أن يكون في إطار القانون "

عائدة الدريدي
مستشارة ببلدية
جربة -حومة السوق

عائدة الدريدي مستشارة بلدية اقتحمت العمل البلدي بعد ترشحها في إطار قائمة مستقلة وهي الآن رئيسة لجنة المالية ببلدية جربة حومة السوق وهي كذلك وأمينة مال جمعية ASES action sociale économie solidaires ومتحصلة على الأستاذية في علوم المحاسبة وعضوة في مجمع المحاسبين التونسيين.

هي حديثة العهد بالبلدية اذ يعود تاريخ التحاقها بها إلى ستة أشهر ماضية تقريبا حيث اندفعت للعمل التطوعي في محاولة منها على حد قولها:

" لتحقيق إضافة نوعية واقتراح مشاريع خدمة للصالح العام وللمنطقة في ظل وضع متأزم وغير ملائم خاصة بعد 25 جويلية 2021 "

في هذا السياق تعتبر عائدة أن:

" ما تعيشه تونس من تقلّبات سياسية تزامنت مع أخرى اقتصادية وصحية، قد أنتجت وضعا نحى ببلادنا نحو المجهول وعدم الوضوح، وهو ما أثّر سلبا وبشدة على العمل البلدي ومهام اللجان وأشغال المجالس عموما " .

وفي قراءتها للوضع الخصوصي الذي تعيشه بلدية حومة السوق وعديد السلطات المحلية في أغلب الجهات تعتبر عائدة:

" أن المجلس في بلدية حومة السوق يتكون من أغلبية أعضاء ينتمين إلى شقّ سياسي مهيمن والتي جاءت قرارات 25 جويلية معادية له وناقدة لسياساته على المستويين الوطني والمحلي وهو ما أدى إلى تعطيل أعمال اللجان بل أن أعضاء اللجان ذاتهم أصبحوا يتعمّدون في كثير من الأحيان عدم التفاعل من منطلق نقمتهم ورفضهم للقرارات الأخيرة بغاية إفشال المسار الحالي والضغط للدفع نحو العودة للوضع السابق والذي كان يسيطر عليه الحزب الأكثر تمثيلية. "

ورغم قصر المدة التي سجّلت خلالها انخراطها في العمل البلدي لم يكن من الصعب على عائدة أن تلاحظ ما تعانيه النساء في المجالس البلدية في الجنوب من تمييز على أساس الجنس فوجود المرأة هو مجرد حضور صوري في أغلب الأحيان ويقترن التصريح برأيها بالولاءات لآراء الرجال داخل المجلس وفي حال تمسكها برأي مخالف فإن ذلك يُعتبر معارضة ويتم على أساسه اقصائها أو تهميش دورها أو هرسلتها، **" ويصبح التعامل غير مقبول في المجالس وقد تتطوّر الوضعيات إلى درجات من العنف الموجه ضد النساء "** حسب تعبيرها.

وتُرجع المستشارة ذلك بالدرجة الأولى إلى:

" العقلية الذكورية التي تُعرقل تقدم التوّنسيات والتي تتطلب تغييرا جذريا ينطلق من الأسس التربوية ويقتضي عملا تشاركيا بين كل الوزارات المعنية بالتكوين والتعليم والأسرة والمرأة بهدف زرع ثقافة المساواة وتكافؤ الفرص منذ النشأة وسنوات التعليم الأولى "

وتستطرد

" نحن في مناطق ومدن الجنوب مازلنا نعاني من هذه العقلية الذكورية التي تصل إلى حدّ اعتبار أنه ليس للمرأة حق في أن تترأّس مجلسا أو تُدلي برأي أو تُشارك في صنع قرار يهُم الشأن العام. "

ففي المطلق تعتبر عائدة أن العقلية السائدة اليوم تسعى إلى تقزيم أدوار النساء السياسية وصلب المجالس المحلية باستعمال كل أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي وهي طريقة يعتمدها الكثيرون بغاية دفع المرأة للانسحاب من الحياة السياسية.

ولئن لم تشارك مُحدثتنا في الكثير من الدورات التدريبية ذات العلاقة بإدارة الشأن المحلي لكنها تُقر بأن الدورة الوحيدة التي انتفعت بها مؤخرا حول **"العمل البلدي وإدارة الأزمات والعلاقة المؤسساتية والرقابة القضائية"** مع رابطة الناخبات التونسيات، كانت جد مفيدة لها في إطار ما أضافته لها من معارف وتقول في هذا الإطار:

" كشف لي برنامج الدورة ابتعاد ما يجب أن يكون عن ممارساتنا السياسية والإدارية وعن الواقع البلدي عموما بسبب عقلية تمركز السلطات والانفراد بالرأي للرئيس إضافة إلى اكتشافي عدم الوعي والدراية بوجود قانون ومجلة للجماعات المحلية في المجلس للتصويت لصالح رأي أو شخص واحد فما هو موجود في المجالس البلدية اليوم بعيد كل البعد عما يجب أن يكون في إطار القانون " .

وتحتفظ عائدة بتفاؤلها فيما يتعلّق بمكاسب التّونسيات:

" رغم ضبابية المشهد العام في كل المجالات لكنني لا اعتقد أن هناك خطرا على تلك المكاسب لأن ما وصلت إليه التونسيات اليوم بفضل نضالهن وعلمهن وفكرهن لا يمكن بأي حال من الأحوال التراجع عنه وفي حال تهديد موجّه لهذه المكاسب، أعتقد أن النساء ومنظمات المجتمع المدني سيقفن سدا منيعا من أجل الدفاع عن حقوق التونسيات " .

شهـــــادات

" بـفـضل الإرادة تـجـاوزت مـا تعرضـــت له مـــن إقـــصـــاء وعـنـف قـــائـــم عـلـى الـــنـــوع الإجتماعي "

كوثر القطرسي

مستشارة ببلدية أجيم جربة

كوثر القطرسي هي مربية بجمعية القاصرين ذهنيا بفرع جربة أجيم وعضوة بالجمعية الرياضية اتحاد أجيم بجربة، مستشارة منتخبة منذ الانتخابات البلدية لسنة 2018 حيث شغلت منصب نائبة رئيس بلدية ورئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية والشغل وفاقدي السند وحاملي الاعاقة والمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين وشؤون المرأة والأسرة. لم يثنها اختلافها كونها من ذوات الاحتياجات الخصوصية أن تتغلّب على الصعوبات التي فرضها عليها وضعها الصحي وظروفها الاجتماعية. وبكثير من الأمل والإرادة والفخر، حدثتنا كوثر عن نشاطها في إطار اللجنة التي ترأستها صلب بلدية أجيم ـ جربة :

" من منطلق ايماني بالحقوق الإنسانية لذوي الاحتياجات الخصوصية في المشاركة في الشأن العام والسياسي وبقدرتهم/ هن على المساهمة الناجعة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجهت اهتمامي أولا إلى ملف تشغيل حاملي الإعاقة وأدرجت جلسات عديدة للتباحث حول العقبات التي يواجهونها وسبل تخطيها، جمّعت خلالها كل الأطراف من مسؤولين محلّيين ورجال أعمال وشباب عاطلين من حاملي الإعاقة من الجنسين . ولعل ما احتسبه نجاحا أنسبه لنفسي هو تمكّني من ايصال مطالبهم لأصحاب القرار والذي أثمر عن تحسين ظروفهم وتشغيل البعض منهم رغم الوضع العام المتأزم " .

لئن كان ما حققته كوثر في إدارة أزمة تشغيل ذوي الحاجيات الخصوصية يُعد نجاحا يُحسب لها، فإنه لم يكن يسير البلوغ، فقد روت لنا تعرضها في مناسبات عديدة للإقصاء والتقزيم وتحديدا من طرف الرئيسة السابقة، تقول في ذلك:

" لقد كان إقصاء وتمييزا على أساس إعاقتي في أولى مراحل اشتغالي في الشأن البلدي حين رفضت رئيسة البلدية آنذاك ترأسي للجنة استنقاصا من قدراتي الجسدية واحتقارا لإمكانياتي على اعتبار أنني عضوة من ذوي الاحتياجات الخصوصية ومارست ضدي عنفا لفظيا وقامت بإهانتي وتهديدي في مكتبها ولا أنكر أنني فكّرت في الاستقالة خاصة حين انفض الجميع من حولي ولكنني سرعان ما تماسكت وتمسّكت بحقي في المشاركة في الشأن العام وتمكنت بعد أن استقالت الرئيسة من منصبها أن أترأس اللجنة المذكورة وأن أثبت نجاحي في مهامي بشهادة الجميع " .

وتؤكد كوثر تواصل محاولات الاقصاء ضدها إلى اليوم حيث تم رفض طلبها مؤخرا والمتمثل في توفير البلدية لسيارة تنقلها نحو تلقّى تكوين مع رابطة الناخبات التونسيات وشبكة النساء المنتخبات (بالنظر لحالتها الصحية) بهدف تحسين مردودها البلدي بل تمت هرسلتها وتعنيفها لفظيا وهو ما اعتبرته محدثتنا **"محاولات لتعجيزها وتنفيرها من العمل البلدي"**.

هذه الحادثة وغيرها كانت دافعا لمزيد تشبّث بكوثر بحقّها في المشاركة ودافعا لها حتىّ تُواجه تحديات أخرى على المستوى الشخصي والمهني أهمّها نظرة المجتمع التي تسجن المرأة في أدوار مُحددة لا تتجاوز أسوار البيت وهي **"نظرة ذكورية"** على حد تعبيرها

" لا تعكس ما بلغته التونسيات اليوم من مرتبة متقدمة من حيث القوانين والمكاسب وهو ما يفترض منهن استعدادا دائما للدفاع عن الحريات والحقوق وخوض معركة إثبات وجود مستمرة هدفها اقتلاع مجالات مشاركة وانتاج وقيادة في ظل عقليات غارقة في التنميط "

وتستطرد:

" علينا كقياديات وصاحبات مسؤوليات بلدية العمل بجد وعزم وتفان خدمة لمنطقتنا والتراب البلدي الذي ننتمي إليه، إذ في سياق ما تشهده تونس من تطورات على الصعيد السياسي والاجتماعي يجب على النساء أن يتحمّلن مسؤولياتهن في المحافظة على استقرار البلاد وعلى السّلم الاجتماعي والدفاع عمّا بلغنه من مراتب متقدمة على جميع المستويات " على حد تعبيرها.

وفي عودة على ما انتفعت به من دورات تدريبية لتطوير مهاراتها ومساعدتها على الاندماج وحسن التسيير، أكّدت كوثر أن استفادتها ارتبطت أساسا بمشاركتها ضمن حصص تكوينية في مجالات تعلقت بالتواصل وفض النزاعات وإرساء استراتيجيات لبعث المشاريع وهو ما ساعدها على اكتساب ثقة واصرار على مواصلة المهمة والنجاح فيها.